Machine Translated by Google

The Australia Institute
Research that matters.

الإنفاق السياسي الخفي
الشركات الأسترالية

بيل براون

لا تكشف الشركات المدرجة في البورصة في أستراليا إلا القليل من المعلومات حول نفقاتها السياسية، مع قيام عدد قليل منها بالكشف عن إنفاقها على الضغط أو المدفوعات للجمعيات التجارية.
لا تُحدد معظمها سياسات واضحة لمعالجة التبرعات السياسية، أو الإنفاق السياسي، أو العلاقة المتبادلة بين السياسة والأعمال. لا يُلزمها القانون ولا قواعد سوق الأوراق المالية بذلك، وقليلون هم من يفعلون ذلك طواعيةً.

هذه بعض النتائج الرئيسية لأحد أكثر التحليلات تفصيلاً وشمولاً على الإطلاق للإنفاق السياسي للشركات في أستراليا. كلف معهد أستراليا شركة ISS-ESG[1]، المتخصصة في حلول حوكمة الشركات والاستثمار المسؤول، بتقييم إفصاحات وسياسات ومراقبة الإنفاق المؤسسي لـ 75من أكبر 100شركة مدرجة في بورصة الأوراق المالية الأسترالية .(ASX)ويتبع تقريرهم، المعنون "الإنفاق السياسي للشركات في أستراليا"، هذا الملخص التنفيذي.

تم تقييم الشركات بناءً على نسخة من مؤشر CPA-Zicklin، مُصممة خصيصًا للبيئة التنظيمية الأسترالية. مؤشر CPA-Zicklinهو مؤشر سنوي يُقيّم أداء مؤشر S&P500(وهو مؤشر يتتبع 500من أكبر الشركات الأمريكية المُدرجة في البورصة) بناءً على إفصاحها وسياساتها ورقابتها المتعلقة بالنفقات السياسية للشركات. يُصدر مركز المساءلة السياسية (CPA)ومركز Zicklinللحوكمة وأخلاقيات العمل في جامعة بنسلفانيا هذا المؤشر سنويًا منذ عام .2011

وجد تحليل ISS-ESGأن الشركات الأسترالية المدرجة في البورصة لا تنشر سوى معلومات قليلة عن نفقاتها السياسية. لم تحصل أي شركة على درجة إجمالية 50%أو أكثر، وبلغ متوسط الدرجات في الشركات الـ 22% 75للإفصاح، و82% للسياسات، و41% للرقابة. تُظهر مقارنة مع الشركات الأمريكية التي حللتها CPA-Zicklinمدى تخلف الشركات الأسترالية عن نظيراتها، كما هو موضح في الشكل 1أدناه.

[1] تعد شركة Institutional Shareholder Services (ISS)الشركة الأوسع نطاقًا، ISS ESGوهي الشركة التي تركز على الاستثمار المسؤول والأبحاث والتقييمات البيئية والاجتماعية والحوكمة .(ESG)

[2] مركز المساءلة السياسية (بدون تاريخ) مؤشر :CPA-Zicklinالتركيز على الشفافية، /cpa-zicklin-index https://www.politicalaccountability.net/

Machine Translated by Google

الشكل :1متوسط النتائج بين الولايات المتحدة وأستراليا

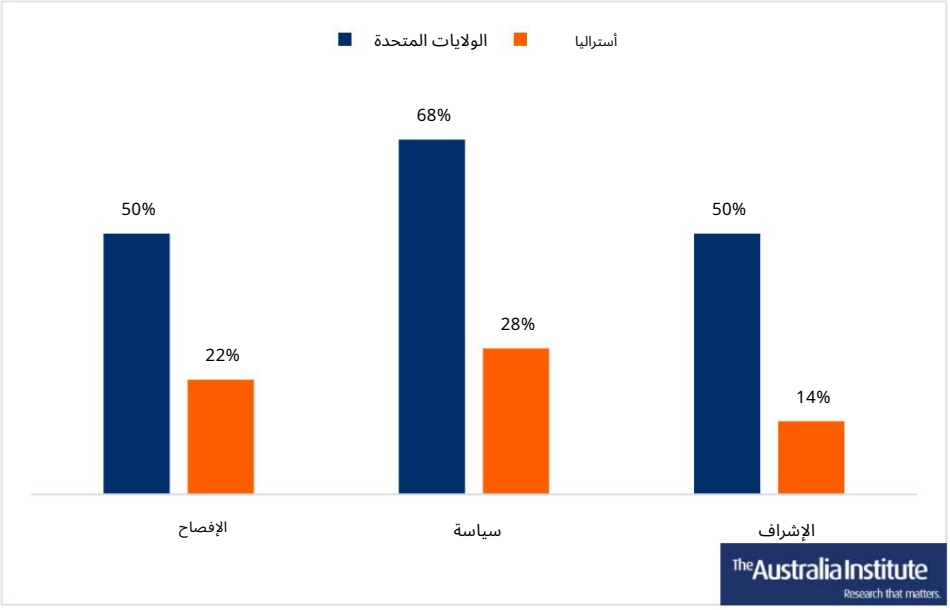

المصدر: البيانات المقدمة من ISS-ESG

يكشف الإنفاق السياسي للشركات في أستراليا عن تفاوت في الإفصاح عن المدفوعات السياسية للشركات. ورغم أن معظم الشركات التي خضعت للتحليل قد كشفت جزئيًا على الأقل عن مدفوعاتها للأحزاب السياسية والمرشحين، إلا أن ذلك يعود جزئيًا إلى أن جميع الشركات التي تتخذ من أستراليا مقرًا رئيسيًا لها قد تم تقييمها تلقائيًا على أنها تُقدم إفصاحات جزئية نظرًا لخضوعها لقوانين التبرعات الفيدرالية. كما هو موضح في الشكل .2

في الأسفل، كشفت شركة واحدة فقط من كل أربع شركات (27%)عن مدفوعاتها للجمعيات التجارية، وكشفت شركة واحدة فقط من بين 75 شركة عن مدفوعاتها للمنظمات غير الربحية.

الشكل :2إفصاحات مدفوعات الشركة

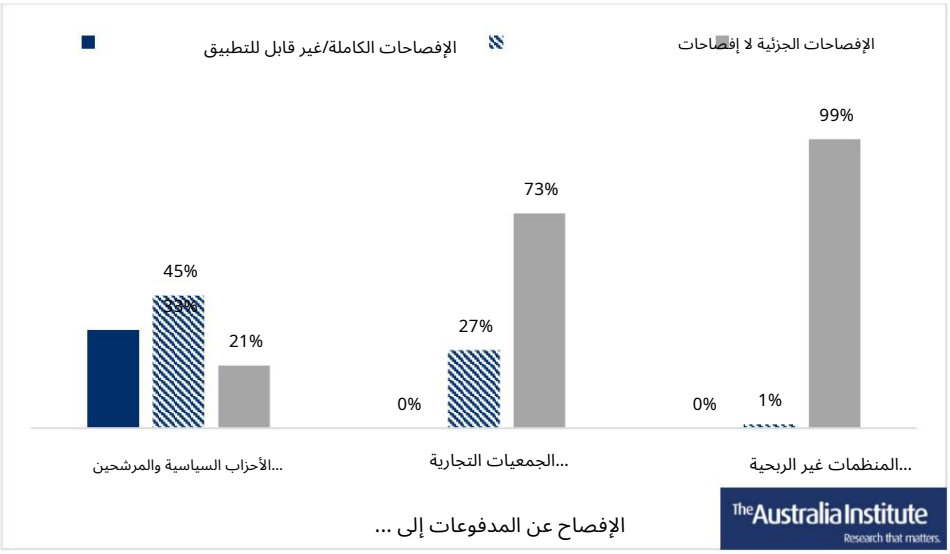

المصدر: البيانات المقدمة من ISS-ESG

Machine Translated by Google

على الرغم من الدور الاقتصادي والسياسي الكبير الذي تلعبه الشركات الكبرى المدرجة في البورصة، أبدت الأحزاب السياسية الأسترالية اهتمامًا محدودًا بكيفية تنظيم الشركات. ويشير بحثٌ صادرٌ عن معهد أستراليا في وقتٍ سابق من هذا العام إلى أنه على الرغم من وجود استثناءاتٍ ملحوظة، إلا أن الأحزاب السياسية، عمومًا، لا تمتلك سياساتٍ مفصلةً بشأن ديمقراطية الشركات وحوكمتها.

كنفقات سياسية للشركات [3]

في أستراليا ، تُناقش المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية موضوعًا أكثر طموحًا في عدد من مجالات مساءلة الشركات. على سبيل المثال، على المستوى الفيدرالي، تفرض الولايات المتحدة متطلبات صارمة للإفصاح عن أنشطة الضغط، وتحظر تقديم مساهمات مباشرة من الشركات للأحزاب والسياسيين، بينما تُلزم المملكة المتحدة الشركات العامة بالحصول على موافقة المساهمين على المساهمات السياسية.

عندما لا تتيح الشركات سوى القليل من المعلومات حول سياساتها أو سلوكها، يصبح من المستحيل على المساهمين تقييم ما إذا كانت تتصرف بما يخدم مصالح مساهميها على النحو الأفضل، ناهيك عن مصالح أستراليا ككل.

يمكن للشركات أن تتوقع مزيدًا من التدقيق من جانب المساهمين بشأن أي اختلالات أو احتمالات. منذ عام ٢٠١٧، واجهت شركات ١٥٦ ASX200 قرارًا وبيانًا من المساهمين بشأن قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG).٤ يكشف بحثٌ أجرته شركة InfluenceMap Australia عن فشل بعض الشركات في الالتزام بمواقفها المعلنة بشأن تغير المناخ والحاجة إلى العمل المناخي.٥ أجبر ضغط المساهمين الشركات الكبرى على مراجعة عضويتها في الجمعيات التجارية بحثًا عن أي اختلالات في العمل المناخي.٦

إن التركيز على عضوية الجمعيات التجارية له أهمية خاصة لأن الجمعيات التجارية غالبا ما تكون بمثابة مركز للضغط من جانب الشركات والدعاية السياسية.

ستكشف الأبحاث القادمة التي يجريها معهد أستراليا عن قوة وتأثير

---

[3] براون (2023)برامج الحزب بشأن الديمقراطية والحوكمة المؤسسية، https://australiainstitute.org.au/report/party-platforms-on-corporate-democracy-governance/

[4] قرارات المساهمين الأستراليين بشأن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية www.accr.org.au/research/australian-esg- resolution-voting-history/ (ACCR) https://

[5] خريطة التأثير أستراليا (nd)أستراليا: مشاركة الشركات في سياسات المناخ، https://australia.influencemap.org/

[6] BHP(بدون تاريخ) جمعيات الصناعة، https://www.bhp.com/about/operating-ethically/industry-associations؛ تقرير جمعية الصناعة للسنة المالية 2022من فورتسكيو www.fmgl.com.au/docs/default-source/corporate-governance-documents/industry-association-report-v1.pdf؛ مراجعة جمعية الصناعة من أوريجين https://about/investors-media/governance/industry_association_memberships/، (2022)؛ إفصاح جمعية الصناعة من ريو تينتو https://www.originenergy.com.au/ ، (2022)؛ سانتوس https://www.riotinto.com/en/ ، (2021)بيان 2022بشأن مراجعة جمعيات الصناعة، sustainability/ethics-integrity/industry-association-disclosure Associations-Final-13-December-2022.pdf https://www.santos.com/wp-content/uploads/2022/12/Statement-on-2022-Review-of-Industry-

Machine Translated by Google

وقد أثرت هذه القضية بشكل كبير على النقاش السياسي في أستراليا، بما في ذلك: "مافيا الاحتباس الحراري" التي استخدمت قدرتها على الوصول إلى حكومة هوارد لتقويض العمل المناخي، وحملة الإعلان التي كلفتها 20مليون دولار التي أطلقها مجلس المعادن في أستراليا ضد ضريبة التعدين التي فرضتها حكومة رود، والضغط "الشرس" الذي مارسته أندية أستراليا لإقناع حكومة جيلارد بإلغاء الالتزام المسبق الإلزامي لآلات البوكر، وحملة الصناعة في عام 2018ضد المعارضة العمالية بعد أن اقترحت إزالة آلات البوكر من الحانات والنوادي في تسمانيا.

تمثل هذه الحملات بعضًا من أقوى التدخلات في السياسة الأسترالية على مدى العقدين الماضيين: إحباط العمل المناخي، والمساهمة في إسقاط رئيس الوزراء في ولايته الأولى، وخفض الإيرادات العامة بمئات الملايين من الدولارات، وتعريض المزيد من الأستراليين لأضرار المقامرة.

وعلى الرغم من ذلك، لم تفصح أي شركة مدرجة في البورصة حللتها مؤسسة ISS-ESGبشكل كامل عن مدفوعاتها للجمعيات التجارية، ولم تتأهل الغالبية العظمى (73%)حتى للحصول على درجة "الإفصاح الجزئي".

ينبغي للمساهمين أن يكونوا على دراية تامة بتداعيات عضوية الجمعيات التجارية على الشركات التي يستثمرون فيها. يُظهر الإنفاق السياسي للشركات في أستراليا عدة أمثلة لكيفية استبعاد الشركة من تقديم مساهمات سياسية، مع الحفاظ على تأثيرها الكبير على النقاش السياسي:

•تتبنى شركة BHPسياسة "الحياد فيما يتعلق بالسياسة الحزبية ولا تقدم مساهمات سياسية" -ولكنها مع ذلك أنفقت ملايين الدولارات على الحملات السياسية بشكل مباشر أو من خلال المدفوعات إلى الجمعيات التجارية.

•تستبعد شركة South32وشركة Rio Tinoالتبرعات السياسية، لكنهما تمولان قطاع المعادن.
مجلس أستراليا ومجلس الأعمال الأسترالي -اللذان يقدمان تبرعات سياسية (مجلس الأعمال الأسترالي) أو ينفقان على الحملات الانتخابية (مجلس الأعمال الأسترالي). •لدى سانتوس سياسة عدم تقديم "أي تبرعات نقدية لأي حزب سياسي".

مع ذلك، تُظهر إقرارات سانتوس للتبرعات لعام 2020-2021تبرعاتٍ لحزبي العمال والوطني. يُفترض أن هذه التبرعات عينية أو متاحةٌ للوصول إلى

الأحداث.

[7] كوهين (2006)مافيا الدفيئة، https://www.abc.net.au/4corners/the-greenhouse-mafia/8953566؛ جريفيثس (2012)جيلارد تدافع عن تمزيق صفقة ماكينات القمار، https://www.abc.net.au/news/2012-01-23/gillard-defends-pokies-trial/3787500؛ مورتون (2018)"حزب العمال يعتقد أنك غبي": جماعة ضغط ماكينات القمار تقاتل بشدة في انتخابات تسمانيا، news/2018/feb/23/labor-thinks-youre-stupid-pokies-lobby-fights-hard-in-tasmanian-election؛ أوزبورن وكاتب سياسي بارز في حزب الشعب الأسترالي (2011)شركات التعدين تنفق 20مليون دولار لمحاربة الضرائب، https://www.theguardian.com/australia-https://www.smh.com.au/national/mining-firms-spend-20m-to-fight-tax-20110201-1ac46.html

Machine Translated by Google

تناقش منظمة ISS-ESGالقاعدة العامة التي تنص على أن الإنفاق السياسي غير المباشر أكبر بعشر مرات من الإنفاق السياسي المباشر -وهو ما يوضح المخاطر التي تهدد إصلاح التمويل السياسي الذي يركز على التبرعات السياسية على حساب مصادر أخرى لنفوذ الشركات.

الشركات الأسترالية التي حققت أعلى الدرجات في مؤشر CPA-Zicklinالمُعدَّل هي: Harvey Norman Holdings (40.0%)، و(42.9%) Vicinity Centres، و Rio Tinto (42.9%)، و AGL Energy (44.3%)كما حققت سبع شركات أخرى نسبة 38.6%، وهي: Stockland، و Newcrest Mining، و National Australia Bank، و Mirvac Group، و Dexus، و Challenger، و BHP Group.

في حين تستحق هذه الشركات الثناء على ريادتها في أستراليا، تجدر الإشارة إلى مدى بُعد هذه النتائج عن أفضل الممارسات في الولايات المتحدة. فالشركات الأسترالية الأفضل أداءً تُسجّل أداءً أسوأ من متوسط أداء شركات مؤشر ستاندرد آند بورز 500.9

في أستراليا، لا يُفصح إلا قليلاً عن النفقات السياسية غير المباشرة الفعلية، كتلك الموجهة عبر العضويات والمدفوعات الأخرى لأطراف ثالثة، ولا عن السياسات التي تُنظّم هذه النفقات. من بين 75شركة مُدرجة في بورصة ASXخضعت للتقييم، لم تحصل أي شركة على درجة كاملة في رقابة مجلس الإدارة على النفقات السياسية المباشرة وغير المباشرة.

إن الإطار التنظيمي الضعيف نسبيًا فيما يتعلق بالمساهمات السياسية في أستراليا يترك ثغرات تمكن الشركات من تجنب الكشف عن تفاصيل مساهماتها
الإنفاق السياسي. يمكن للمستثمرين تعزيز الحوكمة المسؤولة للإنفاق السياسي للشركات من خلال:

•الاهتمام بالإنفاق السياسي المباشر وغير المباشر بمختلف أشكاله؛
•إنشاء هياكل للرقابة المستقلة؛ •مراجعة السياسات والإنفاق الفعلي على أساس منتظم؛ •النظر في الآثار الأوسع للقضايا البيئية والاجتماعية المرتبطة بالإنفاق السياسي.

إن محدودية الإفصاح الطوعي والرقابة وتطوير السياسات من قِبَل الشركات الأسترالية الكبرى، حتى الكبرى منها، تشير إلى ضرورة التنظيم والرقابة الحكومية. والبديل هو المخاطرة بإنفاق الشركات مبالغ طائلة على السياسات.

[8] لمزيد من المعلومات، انظر براون (2023)مبادئ الإصلاح المالي السياسي العادل، https://australiainstitute.org.au/report/principles-for-fair-political-finance-reform/

[9] متوسط الشركات المدرجة في مؤشر S&P500منذ عام 2015؛ راجع نظام التسجيل للمستويات ونتائج :S&P500مركز المساءلة السياسية (2022) مؤشر CPA-Zicklinللإفصاح السياسي للشركات والمساءلة، 2022ص https://www.politicalaccountability.net/cpa-zicklin-index/، 23، 20.

Machine Translated by Google

الحملات الانتخابية أو المساهمات السياسية ذات الشفافية والمساءلة المحدودة. لدى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة قواعد أكثر صرامةً واتساعًا في هذه المجالات، وقد تُلهم هذه القواعد تطوير السياسات العامة الأسترالية.

Machine Translated by Google

الإنفاق السياسي للشركات في أستراليا

أغسطس 2023

كُلِّف معهد أستراليا (ISS ESG)بتحديث ورقة هوارد بيندر البحثية الصادرة عام ٢٠١٦بعنوان "الإنفاق السياسي للشركات في أستراليا". وكما هو الحال في ورقة عام ٢٠١٦، تستخدم هذه الورقة نسخةً مُعَدَّلة من مؤشر CPA-Zicklinللسياق الأسترالي. يُعد مؤشر CPA-Zicklinمقياسًا لشفافية الإنفاق الانتخابي والمساءلة، وهو من إعداد مركز المساءلة السياسية في واشنطن العاصمة، بالتعاون مع مركز زيكلين للحوكمة وأخلاقيات الأعمال في كلية وارتون بجامعة بنسلفانيا. ولا يُعد مؤشر CPA-Zicklinمنهجيةً تابعةً لمعهد ISS.

Machine Translated by Google

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 3

المصطلحات 5

المقدمة 6

.1سياق السياسة والقانون في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا 7

سياق السياسة 7

القانون 8

1.2.1. المملكة المتحدة 9

1.2.2. الولايات المتحدة الأمريكية 10

1.2.3. أستراليا 11

.2التبرعات والنفقات السياسية للشركات في الممارسة العملية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا
13

المملكة المتحدة 13

الولايات المتحدة الأمريكية 14

أستراليا 15

.3سلوك الشركة الأسترالية - السياق الدولي 16

السلوك في الولايات المتحدة 16

سلوك الشركات الأسترالية: 75شركة من شركات ASX 17

مقارنة سلوك الشركات في أستراليا والولايات المتحدة 19

الخاتمة 21

الملحق أ - مؤشر CPA-Zicklinوأفضل ممارسات الإفصاح في الولايات المتحدة 22

مركز المساءلة السياسية 22 ..... (CPA)

مؤشر CPA-Zicklinلعام 22 2021

الملحق ب - النسخة الأسترالية المخصصة لمؤشر CPA-Zicklin 26

الإفصاح 26

السياسة 28

الرقابة 29

الملحق ج - نتائج التسجيل لـ 75شركة من شركات ASX 30

الملحق د - الوصول إلى حقيقة الإنفاق السياسي للشركات 33

الإنفاق السياسي المباشر 33

الإنفاق السياسي غير المباشر 35

الملحق هـ - الإنفاق السياسي للشركات وتأثيراته المحتملة على الديمقراطية في الولايات المتحدة .. 37

الملحق ف - مواءمة الأنشطة السياسية للشركات مع قيم الشركات 39

الملحق ز - التحقيق في المشاركة السياسية للشركات من خلال جمعيات الصناعة 41

الملحق ح - تسليط الضوء على صناعة الموارد والطاقة الأسترالية 43

الملحق الأول - ولايات وأقاليم مختلفة، ومتطلبات مختلفة في أستراليا 45

Machine Translated by Google

الملخص التنفيذي

يتناول هذا التقرير الرقابة العامة ورقابة المساهمين على الإنفاق السياسي للشركات في أستراليا. ولهذا الغرض، يُراجع الإطار القانوني المتعلق بالإنفاق السياسي للشركات في أستراليا، بما في ذلك مقارنة بالقوانين البريطانية والأمريكية ذات الصلة، بالإضافة إلى سلوك الشركات في كلٍّ من الدولتين فيما يتعلق بالمساهمات السياسية.

في الدول الثلاث، تُلاحظ اختلافات في مناهج القوانين المنظمة للإنفاق السياسي للشركات. ومن المرجح أن تعكس هذه المناهج الأهمية والخطورة التي توليها الشركات والمساهمون والجمهور لهذا الموضوع.

الأمر الذي قد يؤدي بالتالي إلى اختلاف السياسات والإفصاحات فيما يتعلق بالإنفاق السياسي، فضلاً عن إجراءات الحوكمة ذات الصلة.

تختلف المناهج المتبعة في كل دولة فيما يتعلق بحظر أنواع معينة من المساهمات والتزامات الإفصاح عنها، بالإضافة إلى الإجراءات المحددة التي تُجيز هذه المساهمات. ففي الولايات المتحدة، يُحظر على الشركات على المستوى الفيدرالي تقديم تبرعات سياسية مباشرة، وتخضع أنشطة الضغط على المستوى الفيدرالي لالتزامات الإفصاح الإلزامي عن النفقات، بينما لا توجد مثل هذه القواعد في المملكة المتحدة وأستراليا. في الولايات المتحدة، أصبح إفصاح الشركات عن النفقات السياسية الأخرى للمساهمين معيارًا أيضًا. في المملكة المتحدة، تشترط الشركات العامة موافقة المساهمين قبل تكبد نفقات سياسية، وتتجنب العديد من مجالس الإدارة الإنفاق السياسي المباشر تمامًا. ومن بين الشركات التي تسعى للحصول على موافقة المساهمين، يُعد الإبلاغ العام عن الإنفاق السياسي المباشر أمرًا شائعًا. ويوجد سجل لأنشطة الضغط، كما يُشترط نشر مذكرات وزارية لتعزيز شفافية أنشطة الضغط بشكل أكبر.

في أستراليا، لا يوجد حتى الآن إفصاح إلزامي عن نفقات الضغط، ويتوفر حد أدنى من الإفصاح الطوعي عن نفقات الضغط.

فيما يتعلق بالمساهمات السياسية للشركات على المستوى الفيدرالي، وُجد أن أستراليا تتبع النهج القانوني الأكثر تساهلاً. ونتيجةً لذلك، يُلاحظ قلة الإفصاح المنهجي من جانب الشركات الذي يُمكن تفسيره بشكل هادف، ويظل الإفصاح الطوعي نادرًا. وقد كشف تقييم منهجي لـ 75شركة مُدرجة في بورصة الأوراق المالية الأسترالية (ASX)أن حوالي 25%فقط من جميع الشركات التي خضعت للتقييم لديها سياسة تمنع الإنفاق السياسي المباشر للشركات، وأن حوالي 10%فقط من الشركات المتبقية أفصحت عن هذه النفقات بشكل مُفصّل. ولا يُمكن الحصول على أي معلومات تقريبًا عن الإنفاق السياسي غير المباشر من مصادر عامة مُدققة.

بما أن الشركات لا تُفصح حاليًا عن نفقاتها السياسية بشكل منهجي ومتسق، فمن الصعب تحديد حجم وأنماط الإنفاق السياسي للشركات في أستراليا كميًا. وبالتالي، يصعب تقييم تأثير هذه النفقات على السياسة الأسترالية. وبدون هذا الإفصاح، يصعب أيضًا القول إن هذا الإنفاق قد لا يكون ذا صلة بتقييم المساهمين لإدارة مجلس الإدارة، نظرًا لاحتمالية تباين مصالح المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة من جهة، ومصالح المساهمين من جهة أخرى. على الرغم من أن قرارات المساهمين المتعلقة بالنفقات السياسية المباشرة

Machine Translated by Google

في أستراليا، لا تزال هناك مؤشرات غير معروفة حتى الآن، إلا أن هناك تدقيقًا متزايدًا من جانب المساهمين حول مدى التوافق/عدم التوافق بين قيم الشركات وعضويات جمعيات الصناعة، وخاصةً أي فجوات بين سياسات الشركة المُعلنة وجهود الضغط التي تبذلها جمعيات الصناعة المعنية في سياق تغير المناخ. ورغم ضآلة المبالغ المُنفقة لأغراض سياسية، إلا أن تأثيرها على السياسات العامة قد يكون بالغ الأهمية. وسيكون الإفصاح، سواءً كان طوعيًا أو قانونيًا/إلزاميًا، إلى جانب إجراءات محددة لإشراك المساهمين بشكل استباقي في القرارات المتعلقة بإنفاق أموال الشركة وكيفية إنفاقها، أمرًا ضروريًا لضمان أن يُعزز الإنفاق السياسي للشركات مصالح المساهمين على المدى الطويل.

من منظور مجتمعي أوسع، ثمة خطرٌ من أن تؤثر الأنشطة السياسية للشركات -وخاصةً تلك التي تُمارسها الشركات الكبرى -تأثيرًا غير متناسب على نقاشات السياسات العامة، مقارنةً بأنشطة جماعات المصالح الأخرى ذات الموارد المالية الأقل. ونظرًا لاعتماد الشركات على ديمقراطية عامة سليمة لتخطيط أمنها واستقرار عملياتها، فإن منع التأثير غير المبرر على السياسات العامة والقانون واللوائح ينبغي أن يكون في مصلحة سلطات صنع القرار في الشركة، وكذلك مساهميها.

تستند هذه الورقة البحثية إلى ورقة بحثية بعنوان "الإنفاق السياسي للشركات في أستراليا" بقلم هوارد بيندر، والتي كتبها لمركز أستراليا للمسؤولية المؤسسية ونشرت في عام 2016.1

1 هوارد بيندر ،(2016)الإنفاق السياسي للشركات في أستراليا، https://www.accr.org.au/research/.

Machine Translated by Google

2 المصطلحات

اللجنة الانتخابية الأسترالية: منظمات مرتبطة بحزب سياسي معين في أستراليا. على سبيل المثال، مؤسسة كورماك هي شركة استثمار أسترالية تُوزّع الأموال على الحزب الليبرالي الأسترالي (القسم الفيكتوري).	لجنة الحملة الانتخابية الأسترالية مرتبط الكيانات
"الترويج الزائف" هو ممارسة تقوم بها الشركات وجماعات الضغط لخلق وهم الدعم الشعبي. جماعة الترويج الزائف هي جماعة أو تحالف مدني ظاهريًا قائم على القاعدة الشعبية، وهو في الواقع مُصمم ومُنشأ ومُمول بشكل أساسي من قِبل الشركات أو الجمعيات التجارية أو المصالح السياسية أو شركات العلاقات العامة.	العشب الصناعي مجموعة
مصطلح أمريكي يُطلق على منظمات "الرعاية الاجتماعية" غير الربحية المسجلة بموجب المادة 105(ج) (4)من قانون الضرائب الأمريكي. لا يجوز لهذه المنظمات تقديم تبرعات مباشرة للسياسيين أو المرشحين أو الأحزاب. ومع ذلك، يجوز لها القيام بنفقات مستقلة لدعم المرشحين/ الأحزاب، ولكن لا يجوز أن يكون هذا نشاطها الرئيسي. ويمكنها الإنفاق بحرية على أنشطة الضغط.	سي 4
مركز المساءلة السياسية، وهي منظمة غير حكومية، تتعاون مع مركز زيكلين لأبحاث أخلاقيات الأعمال، في كلية وارتون، جامعة بنسلفانيا، لإنتاج مؤشر تقييم أداء الشركات التي تشكل قائمة ستاندرد آند بورز 500الأمريكية بشأن الإفصاح السياسي والمساءلة.	محاسب قانوني معتمد
التبرعات، والمدفوعات الأخرى لصالح السياسيين والأحزاب والمرشحين وشركائهم أو منظمات دعم الأحزاب/الحملات الانتخابية، بالإضافة إلى النفقات الشخصية، مثل الدفع المباشر من الشركات للإعلانات، والتي تُنفق بهدف التأثير على مواقف الجمهور أو البيروقراطية أو النخبة تجاه المرشحين أو الأحزاب أو القضايا. يمكن تقديم هذه التبرعات بشكل مستقل عن المرشحين أو الأحزاب، وتشمل تقديم مزايا عينية ومدفوعات إضافية لحضور الفعاليات.	مباشر الإنفاق السياسي
النفقات التي تمر عبر طرف ثالث، مثل الجمعيات التجارية، وجماعات الضغط، ومراكز الفكر، والجماعات الناشطة (سواء كانت جماعات شرعية قائمة على القواعد الشعبية أو جماعات اصطناعية) للتأثير على الدعم العام أو البيروقراطي أو النخبوي للسياسيين أو المرشحين أو الأحزاب أو المواقف العامة أو البيروقراطية أو النخبوية تجاه قضية سياسية أو انتخابات أو نتيجة لها.	غير مباشر الإنفاق السياسي
لجان العمل السياسي، وهو مفهوم قانوني أمريكي. عادةً ما تكون لجان العمل السياسي منظمة ترعاها شركة، وتهدف إلى التأثير على نتائج الانتخابات. تتلقى هذه اللجان عادةً مساهمات تطوعية من موظفي الشركة الراعية، ويجوز لها طلب المزيد من التبرعات العامة. تخضع لجان العمل السياسي بدورها لقيود على المبالغ التي يمكنها التبرع بها للمرشحين والأحزاب. في المقابل، يمكن لجان العمل السياسي المستقلة (Super PACs)جمع مبالغ غير محدودة من أي متبرع أمريكي محدد، وتغطية نفقات مستقلة غير محدودة. تُجري لجان العمل السياسي المستقلة حملات انتخابية في أغلب الأحيان لصالح المرشحين أو بشأن قضايا محددة (على عكس التبرع للمرشحين أو الأحزاب).	PACو 'سوبر لجنة العمل السياسي
مصطلح واسع يشمل الإنفاق السياسي المباشر وغير المباشر.	سياسي المساهمات

2 هوارد بيندر ،(2016)الإنفاق السياسي للشركات في أستراليا، ص .5

3 لا تندرج أنشطتها ضمن التصنيفات السياسية الأسترالية. بعض هذه المنظمات أشبه بكيان مرتبط بأستراليا، مثل منظمة "الدفاع عن الشارع الرئيسي"، المتحالفة مع الجمهوريين المعتدلين. أما البعض الآخر، فيشبه جماعات الضغط ذات القضية الواحدة، مثل الجماعات المختلفة المؤيدة أو المعارضة لضبط الأسلحة. ويؤدي بعضها الآخر دورًا أشبه بالنشاط السياسي لجماعة ناشطة أسترالية، مثل شبكة الأزمة القضائية (المعروفة أيضًا باسم صندوق كونكورد)، التي تدعم تعيين/انتخاب القضاة والمرشحين الذين يؤيدون دورًا محدودًا للحكومة. بينما يؤدي بعضها الآخر دورًا أشبه بموظفي الشؤون الحكومية في إحدى الجمعيات التجارية، مثل مشروع جيفرسونيان، الذي كان الذراع الضغطي لمجلس التبادل التشريعي الأمريكي .

Machine Translated by Google

الكيانات التي تنفق على الانتخابات الأسترالية أكثر من 250ألف دولار أسترالي سنويًا (أو أكثر من 14500دولار أسترالي في عام يمثل فيه هذا ثلث إيراداتها على الأقل)4 ؛ على سبيل المثال، GetUpو .Advance Australia!	بارِز أطراف ثالثة

مقدمة

في ضوء أحداث 6يناير/كانون الثاني ،2021التي شهدت اقتحام أنصار الرئيس دونالد ترامب مبنى الكابيتول الأمريكي من قِبل أعمال شغب، أعلنت العديد من الشركات الأمريكية الكبرى عن نيتها حجب وإعادة تقييم مساهماتها السياسية. أوقفت بعض لجان العمل السياسي جميع مساهماتها السياسية بعد الحادثة، بينما أعلن بعضها الآخر عن وقف مساهماته لأعضاء الكونغرس الذين صوّتوا ضد التصديق على نتائج الانتخابات الرئاسية لعام .2020ومع ذلك، استمرت مساهمات الشركات والجمعيات الصناعية لهؤلاء الأعضاء، وهناك اهتمام عام متزايد بفهم مدى انعكاس التزامات الشركات في أفعالها. وبالمثل، في أستراليا، تكتسب المطالبات بمواءمة قيم الشركات مع قيم الجمعيات الصناعية وإجراءاتها زخمًا متزايدًا، مع التركيز بشكل كبير على تغير المناخ.

يُميّز هذا التقرير بين فئتين من الإنفاق السياسي. الأول هو الإنفاق السياسي المباشر، الذي يشمل التبرعات للمرشحين أو الأحزاب (بما في ذلك تلك المقدمة لمنتسبي الحزب)، والإنفاق على الحملات الانتخابية التي تُركّز على المرشحين أو القضايا أو الأحزاب، والتي تُقدّم للحساب الخاص. أما الثاني فهو الإنفاق السياسي غير المباشر، الذي يشمل المدفوعات لأطراف ثالثة، مثل الجمعيات التجارية وجماعات الضغط ومراكز الأبحاث والجماعات الناشطة، والتي يمكن استخدامها لأغراض سياسية. ويُشار إلى النفقات المباشرة وغير المباشرة معًا باسم "المساهمات السياسية" أو "النفقات السياسية". لا يسعى التقرير إلى توثيق مستويات وأنماط إنفاق الشركات في أستراليا على الضغط السياسي، المعروف أيضًا باسم "الشؤون الحكومية". وعلى الرغم من احتمالية تجاوزه لأشكال الإنفاق السياسي الأخرى للشركات، إلا أن المعلومات المتاحة عن أستراليا قليلة.5

يقدم القسم الأول من هذه الورقة مراجعةً لقانون الإنفاق السياسي للشركات في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا. ويتناول بإيجاز القوانين واللوائح المتعلقة بأنشطة الضغط. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن تعريفات أنشطة الضغط الخاضعة للقيود ومتطلبات الإفصاح قد تختلف بين الولايات القضائية، لذا يجب إجراء مقارنة بين الدول بعناية. يمكن أن يكون للبيئات التنظيمية المختلفة تأثير كبير على سلوك الشركات فيما يتعلق بالمساهمات السياسية. يتناول القسم الثاني الممارسات المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا. أما القسم الثالث فيقيّم ويقارن مناهج الشركات في الإنفاق السياسي والإفصاح وآليات الرقابة في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا.

4 كانوا يُطلق عليهم سابقًا اسم "الحملات السياسية"؛ لمزيد من التفاصيل، راجع ،(2022) AECالأطراف الثالثة المهمة، https://www.aec.gov.au/Parties_and_Representatives/financial_disclosure/guides/significant-third-parties.htm.

5 هوارد بيندر ،(2016)الإنفاق السياسي للشركات في أستراليا، ص 6 .7

Machine Translated by Google

أستراليا. يُقدّم القسم الأول ملخصًا لنتائج شركات مؤشر ستاندرد آند بورز 500الأمريكية المُقيّمة وفقًا لمؤشر CPA-Zicklinلعام 2021. بعد ذلك، يتم تقييم 75شركة مُدرجة في بورصة الأوراق المالية الأسترالية (ASX)باستخدام نسخة مُعدّلة قليلاً من مؤشر CPA-Zicklinلعام 2021، وذلك لتلبية حالة الاستخدام الأسترالية. ويُختتم القسم الثالث بمقارنة نتائج هذا التقييم المُجمّع لسلوك الشركات الأمريكية والأسترالية.

1. سياق السياسة والقانون في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا

1.1. سياق السياسة: تتناول الشبكة الدولية لحوكمة الشركات 6(ICGN)مخاوف المستثمرين بشأن مشاركة الشركات في العملية السياسية من منظوري أخلاقيات العمل وحوكمة الشركات. وتنص ICGNعلى أن الحوكمة الجيدة للشركات يجب أن تضمن استخدام الشركات لأموالها، بما في ذلك تلك المستخدمة في الأنشطة السياسية، بما يحقق أفضل مصالح مساهميها. ونظرًا لأن الشركات يمكن أن تتأثر بشكل كبير بالسياسة العامة والقانون واللوائح، فقد يكون من المفيد للمستثمرين أن تقوم الشركات بدور نشط في إثراء مناقشات السياسة العامة. ومع ذلك، ونظرًا للاختلاف المحتمل في المصالح بين المديرين التنفيذيين للشركة وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين فيما يتعلق بالنفقات السياسية للشركات،7 يظل القلق قائمًا من أن أموال الشركات قد لا تُستخدم دائمًا بما يحقق أفضل مصالح المساهمين والشركة ككل. وبالتالي، تحتاج الشركات إلى ضمان أن تكون الأنشطة السياسية مشروعة وتُجرى بطريقة شفافة، بحيث يمكن محاسبة الشركات ومجالس إدارتها على أنشطتها السياسية. وعلاوة على ذلك، تسلط الشبكة الدولية للسياسات الضوء على الخطر المتمثل في أن مناقشات السياسات العامة يمكن أن تتأثر بشكل غير متناسب بالأنشطة السياسية للشركات، وخاصة تلك التي تقوم بها الشركات الكبرى، مقارنة بمجموعات المصالح الأخرى ذات الموارد المالية الأقل.

عالميًا، اتبعت الدول مناهج مختلفة في ترتيباتها القانونية، مما أدى إلى اختلاف في أساليب إدارة الإنفاق السياسي للشركات. ويؤدي هذا إلى مستويات متفاوتة من القيود التي قد تخضع لها الشركات. يقدم القسم التالي مراجعة للترتيبات القانونية المتعلقة بالإنفاق السياسي للشركات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا على المستوى الفيدرالي. (في حالة أستراليا، حيث يمكن تطبيق أطر قانونية مختلفة على الإنفاق السياسي للشركات في ولايات مختلفة، سيتم دراسة كل إطار على حدة).

6 الشبكة الدولية للحوكمة الشركاتية، (2017)الضغط السياسي والتبرعات، ص https://www.icgn.org/sites/default/files/2021-02%NGCI06/02%الضغط السياسي%02التبرعات%710202.fdp. 14-15،

7 بيبتشوك وجاكسون، (2010)الخطاب السياسي للشركات: من يقرر؟، ص pdfs/vol_12401bebchuk_jackson.pdf. https://harvardlawreview.org/wp-content/uploads/ 83، 117،

Machine Translated by Google

1.2. القانون

وفي تقرير مشترك، قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ الاستثمار المسؤول بتحليل الأنظمة التنظيمية لـ 17اقتصادا رئيسيا فيما يتصل بالمشاركة السياسية للشركات.8 ويوضح الجدول 1أدناه النهج المختلفة المتبعة في أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة فيما يتصل بحظر أنواع معينة من التبرعات السياسية ـفضلا عن فرض حدود على المبالغ التي يمكن إنفاقها لأغراض سياسية.

الجدول :1النهج المتبعة في التعامل مع التبرعات السياسية في أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الولايات

اللوائح المتعلقة بالإنفاق / حدود الإنفاق		المساهمات الخاصة المحظورة		
حدود الإنفاق للأحزاب السياسية و مرشحين	التبرعات الأجنبية للأحزاب السياسية حدود الإنفاق الخاصة 9 بالجهات الخارجية	والمرشحين	شركة كبرى للتبرعات الأحزاب السياسية والمرشحين	
لا	لا	نعم ولكن بشكل محدد حد	لا	أستراليا
نعم	نعم	نعم	لا	متحد المملكة
نعم	لا	نعم	نعم	متحد الولايات

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قاعدة بيانات حول لوائح المشاركة السياسية للشركات، 2022

ويبدو أن أستراليا تتبنى النهج الأكثر تساهلاً فيما يتصل بالتبرعات الخاصة، بما في ذلك تلك القادمة من الشركات، وفيما يتصل بحدود الإنفاق على الأحزاب السياسية والمرشحين والأطراف الثالثة.

ويظل الإنفاق من جانب أطراف ثالثة يشكل تحديًا عالميًا ويمكن أن يشكل وسيلة لإعادة توجيه الإنفاق الانتخابي من خلال اللجان، مثل لجان العمل السياسي المستقلة في الولايات المتحدة، ومجموعات المصالح الأخرى (على سبيل المثال، الجمعيات الخيرية، والمؤسسات، ومراكز الفكر، والجمعيات التجارية، ومجموعات النشطاء).

تفرض المملكة المتحدة قيودًا على المبالغ التي يمكن للأطراف الثالثة إنفاقها على أنشطة الحملات الانتخابية. ورغم أن الدول الثلاث المعنية من بين الدول التي اعتمدت لوائح تنظيمية لأنشطة الضغط، إلا أن متطلبات الشفافية المتعلقة بأنشطة الضغط لا تزال محدودة.

الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في تلك العينة التي تلزم جماعات الضغط بالكشف عن المعلومات المتعلقة بإنفاقها على الضغط ومساهماتها للأحزاب السياسية والمرشحين.

8 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/مبادئ الاستثمار المسؤول ،(2022)تنظيم المشاركة السياسية للشركات: الاتجاهات والتحديات ودور المستثمرين، https://www.oecd.org/governance/ethics/regulating-corporate-political-engagement.htm.

تختلف تعريفات "الأطراف الثالثة" من دولة لأخرى . يُرجى الاطلاع على التفاصيل في الأقسام الخاصة بكل دولة في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/مبادئ الاستثمار المسؤول . (2022)

Machine Translated by Google

نادرًا ما تتضمن القواعد التنظيمية لحماية حقوق المساهمين في الشركات العامة شرطًا يلزم المساهمين بالموافقة على المساهمات السياسية أو نفقات الضغط.

٢.١.١المملكة المتحدة: يُعدّ قانون الأحزاب السياسية والاستفتاءات (٢٠٠٠)وقانون تمثيل الشعب (١٩٨٣)القانونين الرئيسيين المُنظِّمين للتمويل السياسي في المملكة المتحدة. منذ عام ٢٠٠٠،بالإضافة إلى التزامات الإفصاح، يشترط قانون الشركات في المملكة ١٠ةدح"مل"موافقة المساهمين على التبرعات والنفقات السياسية للشركات العامة،١١ مما يجعلها الدولة الوحيدة من بين ١٧دولة شملها تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تُطبّق ذلك. تُطبّق أحكام مماثلة إلى حد ما على النقابات في المملكة .١٢ةدح"مل"ا

لا يُلزم قانون الضغط والحملات غير الحزبية وإدارة النقابات العمالية، الصادر عام ٢٠١٤، جماعات الضغط بالإفصاح عن مساهماتها السياسية بشكل مباشر، ولكنه زاد من الشفافية فيما يتعلق بإنفاق بعض جماعات الضغط من جهات خارجية، وذلك من خلال إلزامهم بنشر وتسجيل المزيد من المعلومات حول إنفاقهم وتبرعاتهم وحساباتهم وأعضاء مجالس إداراتهم. في حين أن المملكة المتحدة هي الدولة الوحيدة التي جمعت بين سجل لجماعات الضغط وإلزام المسؤولين الحكوميين بنشر أجنداتهم، فإن معظم أنشطة الضغط لا يغطيها هذا السجل. ١٣ولا يزال وضع التبرعات/الاشتراكات السياسية التي تقدمها الشركات البريطانية قابلة للخصم الضريبي، وهو أمرٌ غامض في قانون الضرائب البريطاني. ١٤ولا تُعتبر تبرعات الأجانب

10 قانون الشركات لعام 2006(المملكة المتحدة)، https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2006/46/contents.

11 تعريف الإنفاق السياسي واسع، إذ يجب إعفاء شركات الإعلام، والنهج الشائع للشركات التي لا ترغب في إنفاق أي مبلغ هو طلب الإذن بمبلغ صغير في حال دخولها عن غير قصد في نطاق هذا القانون. ينطبق القانون على جميع الشركات العامة، ويشمل التبرعات والنفقات، ويتتبع من خلال الشركات القابضة، ويسمح بإعفاء اشتراكات الجمعيات التجارية، ويُعفي التبرعات المجمعة التي تقل عن 5000جنيه إسترليني. قانون الشركات لعام 2006.

الجزء 14، http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2006/46/part/14.

12 يجب على النقابة إجراء اقتراع بين أعضائها إذا رغبت في تشغيل "صندوق سياسي"، ويمكن للأعضاء اختيار عدم دفع اشتراكاتهم لهذا الصندوق. انظر وزارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية، (2018)الصناديق السياسية للنقابات العمالية.

https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/245595/10-817-trade-union-political-funds-guide.pdf.

13 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/مبادئ الاستثمار المسؤول، (2022)تنظيم المشاركة السياسية للشركات: الاتجاهات والتحديات ودور المستثمرين، ص 39.

14 تشير البيانات الرسمية حول هذا الموضوع إلى عدم وجود إمكانية للخصم من الاشتراكات، راجع HM Revenue and Customs (2022)، دليل دخل الأعمال، bim47405.htm. http://www.hmrc.gov.uk/manuals/bimmanual/

ومع ذلك، من الناحية العملية، يبدو أن مصلحة الضرائب في المملكة المتحدة تسمح غالبًا بالخصم. وصرح ستة محاسبين ضريبيين: "إن مصلحة الضرائب البريطانية ببساطة لا تفرض ضرائب على التبرعات [السياسية للشركات] المقدمة بهذه الطريقة. وأكدت مصلحة الضرائب، وهي هيئة الإيرادات والجمارك البريطانية (HMRC)، أن لها الحق القانوني في فرض ضرائب على هذه الهدايا، لكنها لم توضح سبب عدم استخدامها لهذا الحق". انظر: بيرجين، (2015)"للمانحين السياسيين في المملكة المتحدة، إعفاء ضريبي غير مقصود"، wires/reuters/article-3058812/For-UK-political-donors-unintended-tax-break.html. http://www.dailymail.co.uk/يبدو أن مصلحة الضرائب في المملكة المتحدة تسمح أحيانًا بالخصم للتبرعات، ولكن على الرغم من أنها تتمتع بالقدرة على اعتبار تبرع الشركات من شركة خاصة دخلًا في أيدي المساهمين (على غرار ضريبة المزايا الإضافية في أستراليا)، إلا أنها ترفض القيام بذلك. 9

Machine Translated by Google

مسموح به،51 على الرغم من أن التبرعات المقدمة من قبل المواطنين غير المقيمين في المملكة المتحدة أصبحت قانونية بحكم الأمر الواقع دون حدود.61

.1.2.2الولايات المتحدة

إن المساهمات السياسية على المستوى الفيدرالي في الولايات المتحدة تخضع إلى حد كبير لـ

قانون الحملة الانتخابية الفيدرالية لعام .١٩٧١يحظر القانون على الشركات تقديم مساهمات مباشرة للمرشحين أو الأحزاب الفيدرالية،٧١ ولكنه يسمح لموظفيها بذلك من خلال "لجان العمل السياسي"، التي يمكن استخدام أموالها في الانتخابات الفيدرالية. قانون عام ١٩٧٤

أدى تعديل القانون إلى تشكيل لجنة الانتخابات الفيدرالية كـ

هيئة الرقابة وفرضت حدودًا للإنفاق على الحملات الانتخابية.81

كان قرار المحكمة العليا لعام ،٢٠١٠في قضية "مواطنون متحدون ضد لجنة الانتخابات الفيدرالية"، قضيةً بارزةً فيما يتعلق بالإنفاق السياسي في الولايات المتحدة.٩١ وقد خلص الحكم إلى أن الإنفاق السياسي المستقل لا يُشكل تهديدًا بالفساد، مما يُلغي العديد من قوانين التمويل السياسي للشركات السابقة، ويُمكّن الشركات وغيرها من الجهات من إنفاق أموال غير محدودة على نفقات الانتخابات. واستند الحكم إلى افتراض أن المساهمين سيكونون على دراية بالإنفاق السياسي للشركات التي يستثمرون فيها، مما يضمن توافق الإنفاق السياسي مع مصالح المساهمين. ونتيجةً لذلك، أصبح بإمكان الشركات الآن إنفاق أموال غير محدودة على إعلانات الحملات الانتخابية، شريطة عدم التنسيق مع مرشح أو حزب سياسي، على الرغم من أن الحكم أيّد حظر التبرعات المباشرة من الشركات للمرشحين أو الأحزاب. وبينما تُلزم بعض الجهات، مثل لجان العمل السياسي الفائقة، بالإفصاح عن جهات تمويلها، فإن منظمات أخرى، مثل منظمات "الرعاية الاجتماعية" ٥٠١(ج) ،(٤)غير مُلزمة بذلك، مما يؤدي إلى قدر كبير من السرية.٠٢

إن قانون الضرائب الأمريكي يرفض أي خصم للنفقات المتعلقة بالضغط والسياسة.12 وعلاوة على ذلك، بموجب قانون الكشف عن أنشطة الضغط الفيدرالي ،(1995) يتعين على الشركات التي لديها موظفون منخرطون في أنشطة الضغط أو تستخدم جماعات ضغط مستأجرة في الولايات المتحدة أن تقدم تقارير مساهمات نصف سنوية متاحة للعامة حول نفقات الضغط.

ومع ذلك، فإن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والقاعدة الشعبية [22]

---

15 انظر قانون الأحزاب السياسية والانتخابات والاستفتاءات في المملكة المتحدة لعام ،2000القسم .54/section/2000/41 54. http://www.legislation.gov.uk/ukpga/

16 رينارد ،(2022)يجب الحد من التبرعات السياسية من غير المقيمين، .politics/2022/apr/04/political-donations-from-non-doms-should-be-curtailed https://www.theguardian.com/

17 ويعود تاريخ هذا القيد إلى قانون تيلمان لعام .1907

18 Ballotpedia (nd)، القوانين واللوائح الفيدرالية لتمويل الحملات الانتخابية، https://ballotpedia.org/Federal_campaign_finance_laws_and_regulations.

19 لاو ،(2019)شرح المواطنون المتحدون، https://www.brennancenter.org/our-work/research-reports/citizens-united-explained موجد-موضح.

20 الأسرار العلنية (بدون تاريخ)، الإنفاق الخارجي عن طريق الإفصاح، باستثناء لجان الحزب، https://www.opensecrets.org/outside-spending/dark-money-groups/disclosure.

21 القانون الأمريكي، المادة 162(هـ)، https://www.law.cornell.edu/uscode/text/26/162؛ إليوت ،(2012)هل يمكن للشركات الحصول على إعفاءات ضريبية على "الأموال المظلمة" السياسية؟، www.propublica.org/article/could-corporations-be-taking-tax-breaks-on-political-dark-money. http://

22 مكتب كاتب مجلس النواب الأمريكي ،(2021)إرشادات قانون الكشف عن أنشطة الضغط، القسم 3، "التعاريف -تقارير المساهمات"، https://lobbyingdisclosure.house.gov/amended_lda_guide.html.

Machine Translated by Google

لا تعتبر الاتصالات التي يقوم بها جماعات الضغط للتأثير بشكل غير مباشر على السياسة العامة بمثابة ضغط. 23هناك نشاط واسع النطاق، وبالتالي لا يخضع للإفصاح من قبل جماعة الضغط. 24

.٢.٣.١أستراليا. في أستراليا، على المستوى الفيدرالي، يجب الإفصاح عن التبرعات للمرشحين أو الأحزاب أو الكيانات المرتبطة بها، والتي تتجاوز ١٤٣٠٠دولار أسترالي (للسنة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١)، للجنة الانتخابات الأستراليةالتي تنشر هذه التبرعات. (AEC)، ٢٦كما يجب الإفصاح عن نفقات الحملات الانتخابية على المستوى الفيدرالي لحسابات المرشحين الشخصية . ٢٧.

28تم تقديم الأحكام لأول مرة في قانون الانتخابات للكومنولث لعام 1918في عام 2018، مما يتطلب من الجهات الفاعلة السياسية غير الحزبية الرئيسية -على سبيل المثال الجمعيات التجارية مثل مجلس الأعمال الأسترالي (BCA)ومجلس المعادن الأسترالي (MCA)والمنظمات الناشطة مثل GetUp! أو - Advance Australiaالإبلاغ عن البيانات المتعلقة بنشاطهم السياسي.

بخلاف المملكة المتحدة، لا يُشترط موافقة المساهمين على النشاط السياسي للشركات العامة. وبخلاف الولايات المتحدة، لا توجد أي قيود فيدرالية عامة على التبرعات المباشرة.

23 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/مبادئ الاستثمار المسؤول، (2022)تنظيم المشاركة السياسية للشركات: الاتجاهات والتحديات ودور المستثمرين، ص 19.

24 يمتد الحظر ليشمل منع الشركات الأجنبية التابعة من تشكيل لجان عمل سياسي (PACs)التي يشمل تمويلها أو تشغيلها أشخاصًا غير أمريكيين. انظر لجنة الانتخابات الفيدرالية (بدون تاريخ)، المواطنون الأجانب، http://www.fec.gov/pages/brochures/foreign.shtml#Prohibition.

25 لا يوجد أي ترتيب لتجميع التبرعات بين فروع الأحزاب في الولايات المتلقية، ولا بين الأشخاص الطبيعيين المرتبطين بالمانحين. لجنة الانتخابات الأسترالية، (2016)دليل الإفصاح المالي للمانحين للأحزاب السياسية، "التبرعات لحزب يمتلك عدة تسجيلات فيدرالية"، http://www.aec.gov.au/Parties_and_Representatives/financial_disclosure/guides/donors/information.htm#rel

تم تعديله.

26 قانون الانتخابات للكومنولث لعام ١٩١٨، المادة ٣٠٥.ب.يوجد أيضًا بند تجميعي للشركات المانحة— تُعتبر المادة (6)287من قانون الانتخابات للكومنولث لعام 1918الهيئات الاعتبارية المرتبطة بموجب أحكام قانون الشركات لعام 2001كيانًا واحدًا، لذا يجب تجميع التبرعات عبر المجموعة والإفصاح عنها في إقرار ضريبي واحد باسم الشركة الأم. مع ذلك، قد تكون البيانات قديمة بعض الشيء، تُنشر في فبراير من السنة المالية التالية.

27 انظر قانون الانتخابات للكومنولث لعام ١٩١٨، المادة ٣١٤AEB.تختلف متطلبات الإفصاح المماثلة على مستوى الولايات، على سبيل المثال، يشترط قانون تمويل الانتخابات لولاية نيو ساوث ويلز لعام ٢٠١٨، المادة ٢٠، الإفصاح عن نفقات الحملات الانتخابية للجهات الخارجية، ولكن لا توجد أحكام مماثلة في ولاية فيكتوريا. انظر قانون الانتخابات لولاية فيكتوريا لعام ٢٠٠٢، المادة ٢١٧K.انظر أيضًا: غرانجر وريد، (٢٠١٩)تنظيم الإنفاق السياسي في فيكتوريا: مجال للإصلاح، الجدول ٢.١، https://www.researchgate.net/publication/340224579_Political_Expenditure_Regulation_in_Victoria_Room_f or_Reform/link/5e7d9cc2299bf1a91b7f1272/download، الذي يحدد حدود الإنفاق والإفصاح في جميع الولايات الأسترالية.

28 انظر اللجنة الدائمة المشتركة للشؤون الانتخابية، (2021)مراجعة تعديل التشريع الانتخابي قانون (إصلاح تمويل الانتخابات والإفصاح) لعام ٢٠١٨، https://www.aph.gov.au/Parliamentary_Business/Committees/Joint/Electoral_Matters/Operationandimpact/ تقرير/قسم؟ id=committees%2Freportjnt%2F024660%2F76176.الزمت الأحكام الجديدة "الجهات السياسية غير الحزبية الرئيسية... بالإبلاغ عن بيانات أنشطتها في الحملات الانتخابية، بما في ذلك زيادة الشفافية للمشاركين في الحملات السياسية الذين يلعبون دورًا رئيسيًا في الانتخابات". 11

Machine Translated by Google

وفي حين أن هناك حداً أدنى من التنظيم الإضافي على المستوى الفيدرالي، فإن الولايات الفردية تذهب إلى أبعد من ذلك.92

تستخدم بعض الولايات حدودًا أدنى للإفصاح، وتُقيّد بعض فئات المانحين تمامًا (مثل مطوري العقارات في نيو ساوث ويلز، وكوينزلاند، وإقليم العاصمة الأسترالية). يُحدد مركز النزاهة العامة بعض أشكال الحدود القصوى للنفقات الانتخابية في نيو ساوث ويلز، وكوينزلاند، وجنوب أستراليا، وإقليم العاصمة الأسترالية، والإقليم الشمالي، وتسمانيا.03 وفيما يتعلق بموعد الإفصاح، تُلزم ولايات مثل نيو ساوث ويلز، وفيكتوريا، وإقليم العاصمة الأسترالية، وجنوب أستراليا بالإفصاح عن التبرعات السياسية خلال الانتخابات في غضون 7إلى 21يومًا. في كوينزلاند، يجب الإبلاغ عن التبرعات السياسية في غضون سبعة أيام، بغض النظر عن الانتخابات. على المستوى الفيدرالي، لا توجد متطلبات محددة خلال فترات الانتخابات، ويُطلب الإفصاح سنويًا فقط (انظر الملحق الأول حول اللوائح الفيدرالية والولائية المختلفة).13

[illegible] تفعل ذلك بالفعل (انظر الملحق ز حول النشاط السياسي للجمعيات التجارية). يُحظر في أستراليا التبرعات السياسية من مصادر أجنبية التي تبلغ قيمتها 100دولار أسترالي أو أكثر منذ عام 2019.33

كمثال على كيفية انخراط الشركات في الإنفاق السياسي غير المباشر، تتبع شركة BHP سياسة عدم تقديم مساهمات سياسية: "نحن نحافظ على موقف الحياد فيما يتعلق بالسياسة الحزبية ولا نقدم مساهمات سياسية أو نفقات/تبرعات لأغراض سياسية لأي حزب سياسي أو سياسي أو مسؤول منتخب أو مرشح لمنصب عام في أي

[illegible] 34

مشمولة بالبوليصة. في عامي ٢٠٠٠، و٢٠٠٩أنفقت شركة BHPمبلغ ٤,١مليون دولار أسترالي على حملة سياسية أسترالية.٥٣

29 انظر مولر، (2022)تمويل الانتخابات والإفصاح في الولايات القضائية الأسترالية: دليل سريع، https://www.aph.gov.au/About_Parliament/Parliamentary_Departments/Parliamentary_Library/pubs/rp/rp21 /22أدلة سريعة/دول تمويل الانتخابات؛ ثام، (2018)يعتمد الأمر على ما تقصده بـ "التبرعات السياسية"، https://insidestory.org.au/it-depends-what-you-mean-by-political-donations/.

30 مركز النزاهة العامة، (2022)كيفية تحقيق تكافؤ الفرص: تحديد سقف للإنفاق الانتخابي والحد منه مزايا شاغلي المناصب العليا ودعم المرشحين الجدد، ص .uploads/2022/05/Briefing-note-How-to-level-the-playing-field.pdf https://publicintegrity.org.au/wp-content/ 2.

31 مركز النزاهة العامة، (2022)تسليط الضوء على التمويل السياسي للانتخابات الفيدرالية المقبلة، ص 3، https://publicintegrity.org.au/wp-content/uploads/2022/02/Hidden-money-2021.docx.pdf.

32 منذ عام 2010، لم يعد بإمكان دافعي الضرائب من رجال الأعمال المطالبة بالخصومات على المساهمات والهدايا المقدمة للأحزاب السياسية، الأعضاء والمرشحون، بما في ذلك المدفوعات المتكبدة للحصول على دخل خاضع للضريبة. انظر قانون تعديل قوانين الضرائب (المساهمات والهدايا السياسية) لعام ٢٠١٠(الكومنولث)، https://www.comlaw.gov.au/Details/C2010A00016.

33 AEC (2021)، التبرعات الأجنبية، www.aec.gov.au/Parties_and_Representatives/financial_disclosure/files/foreign-donations-fact-sheet.pdf. https://

34 BHP (nd)، التفاعل مع الحكومات، https://www.bhp.com/about/operating-ethically/interacting-with-governments. مع الحكومات.

35 AEC (2010)، إقرار الطرف الثالث لشركة BHP Billitonللفترة 2009-2010، https://transparency.aec.gov.au/AnnualThirdParty/ReturnDetail?returnId=18583.

Machine Translated by Google

بين نوفمبر 2016ومايو ،2017قدمت شركة BHPمبلغ 2.18مليون دولار أسترالي إلى غرفة المعادن والطاقة في غرب أستراليا لتغطية النفقات السياسية المتعلقة بانتخابات ولاية غرب أستراليا لعام 2017.36

في مايو ،2015أوقفت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)إجراءاتها ضد شركة BHPبعد أن دفعت غرامة قدرها 25مليون دولار أمريكي. ادعت الهيئة أن BHPقدمت مزايا لسياسيين في عدد من الشركات الأفريقية التي تعمل فيها ،BHPمنتهكةً بذلك القانون الأمريكي.73 لا توجد أي قواعد ولايات أو قوانين اتحادية.
[38]يعادل أحكام الإفصاح عن النفقات الواردة في قانون الإفصاح عن أنشطة الضغط في الولايات المتحدة لعام 1995.

.2التبرعات والنفقات السياسية للشركات في الممارسة العملية المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا

.2.1المملكة المتحدة

عادةً ما يُشترط موافقة المساهمين على الإنفاق السياسي المباشر للشركة في الاجتماع العام السنوي.93 بعد تطبيق القانون الذي يشترط موافقة الأغلبية، توقفت العديد من الشركات عن تقديم التبرعات السياسية.04 ورغم أن العديد من الشركات تطلب إذنًا احترازيًا من المساهمين لتقديم تبرعات سياسية، إلا أنها نادرًا ما تستخدم هذه الصلاحية، وعادةً ما تُفصح عن عدم نيتها القيام بذلك. في عام ،2015فرضت 25شركة من بين أكبر 40شركة في مؤشر فوتسي 100حظرًا على التبرعات السياسية.14 بلغ متوسط سقف التبرعات المطلوب الموافقة عليه في الفترة من 2001إلى 100,000 ،2010جنيه إسترليني، لكن متوسط الإنفاق الفعلي لم يتجاوز ثُمن هذا المبلغ.24

وجدت دراسة أُجريت عام ٢٠١٨أن الشركات العامة المدرجة في المملكة المتحدة حققت أداءً أفضل في الشفافية السياسية مقارنةً بمجموعة أوسع من الشركات، شملت شركات خاصة وشركات متعددة الجنسيات مملوكة لأجانب. ومن بين هذه المجموعة الأوسع، كان لدى ٦٤٪منها سياسة تحد من أو تحظر

---

36 انتخابات ولاية واشنطن ،(2017)نتائج انتخابات ولاية غرفة المعادن والطاقة لعام ،2017 https://www.elections.wa.gov.au/political-funding/document/1685.

37 هيئة الأوراق المالية والبورصات ،(2015)في قضية بي إتش بي بيليتون، https://www.sec.gov/litigation/admin/2015/34-74998.pdf.

38 للاطلاع على وصفٍ لقواعد سلوك جماعات الضغط، وجواز دفع رسوم النجاح، وما إلى ذلك في أستراليا، انظر: ماكيون ،(2014)من يدفع الثمن؟ قواعد الضغط على الحكومات في أستراليا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، About_Parliament/Parliamentary_Departments/Parliamentary_Library/pubs/rp/rp14 http://www.aph.gov.au/ /15قواعد الضغط.

39 واتسون وماكنزي ،(2022)حقوق المساهمين في الشركات الخاصة والعامة في المملكة المتحدة: نظرة عامة، https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/5-613-3685?transitionType=Default&contextData=(sc.Default)&firstPage=true.

40 توريس-سبيلسي وفوغل ،(2011)الإنفاق السياسي للشركات المصرح به من قبل المساهمين في المملكة المتحدة، ص 558. https://www.researchgate.net/publication/228160906_Shareholder-Authorized_Corporate_Political_Spending_in_the_UK.

41 منظمة الشفافية الدولية في المملكة المتحدة ،(2015)مؤشر المشاركة السياسية للشركات ،2015ص 3، 12. http://www.transparency.org.uk/publications/corporate-political-engagement-index-2015/.

42 توريس-سبيلسي وفوغل ،(2011)الإنفاق السياسي للشركات المصرح به من قبل المساهمين في المملكة المتحدة، ص 13 .569 ،565

Machine Translated by Google

المساهمات السياسية. كانت أضعف فئات الأداء في القضايا التي خضعت للتقييم لشركات المملكة المتحدة هي "الضغط المسؤول"، الذي يُقيّم ما تفعله الشركات للتأثير بشكل مباشر وغير مباشر على صانعي القرار السياسي؛ و"الباب الدوار"، الذي يُعالج المخاطر المرتبطة بتبادل الموظفين بين القطاعين الخاص والعام. على الرغم من أن 45%من المجموعة الواسعة لديها سياسة متاحة للجمهور بشأن الضغط المسؤول، إلا أن استخدام الجمعيات التجارية وغرف التجارة لا يزال غامضًا. 8%فقط من المجموعة الواسعة نشرت قائمة شاملة بالمنظمات التي كانت عضوًا فيها. وفيما يتعلق بالباب الدوار، تنشر 6%فقط من الشركات أي تفاصيل عن الإعارات من أو إلى القطاع العام، ولا تنشر 85%من الشركات إجراءات تحدد "فترات تهدئة" للموظفين العموميين السابقين.34

إن جمعيات مالكي الأصول التجارية، مثل جمعية الاستثمار، تعارض بشكل عام التبرعات السياسية للشركات.44 ويدعم المستشارون بالوكالة، مثل Glass Lewis، وISSبشكل عام قرارات الموافقة على الحد الأدنى الاحترازي، مع توقع أن الشركات لا تنوي استخدام هذه السلطة لتقديم تبرعات سياسية صريحة.54

2.2.الولايات المتحدة

منذ تقديم أول قرارات المساهمين بشأن الكشف عن المساهمات السياسية في عام 2004،46أصبحت القرارات التي تسعى إلى الكشف عن المساهمات السياسية ونفقات الضغط شائعة في الولايات المتحدة، كما تم فرض قيود طوعية على الإنفاق السياسي.

زيادة.

منذ عام ٢٠١١، ينشر مركز المساءلة السياسية (CPA)، بالتعاون مع مركز زيكلين لأبحاث أخلاقيات الأعمال في كلية وارتون بجامعة بنسلفانيا، مؤشر CPA-Zicklinللإفصاح والمساءلة السياسية للشركات. وهو استبيان سنوي يُقيّم أداء الشركات بناءً على مؤشر يُقارن أداءها من حيث الإفصاح عن الإنفاق السياسي، وصنع القرار، وسياسات وممارسات الرقابة على مجالس الإدارة.

43 منظمة الشفافية الدولية في المملكة المتحدة، (2018)مؤشر المشاركة السياسية للشركات، 2018ص 7، 12، 15، 18، 22. https://www.transparency.org.uk/sites/default/files/pdf/publications/1018_CPEI_Report_WEB-1.pdf.

44 على سبيل المثال، تنص جمعية الاستثمار، (2015)قانون الشركات وإرشادات النظام الأساسي، صفحة 4، على أن "...تسعى الشركات للحصول على تفويض لتغطية التبرعات السياسية و/أو النفقات السياسية داخل الاتحاد الأوروبي. ينبغي على الشركة التأكيد على أن سياستها تقضي بعدم تقديم تبرعات سياسية، وأنها لا تنوي استخدام هذا التفويض لهذا الغرض. يجوز منح التفويض بموجب القانون لمدة تصل إلى أربع سنوات؛ إلا أن أفضل الممارسات هي طلب الموافقة سنويًا". https://www.theia.org/sites/default/files/2019-06/20091001-CG-Companies-Act-and-Articles-of-Association-Guidance.pdf.

45 ISS (2021)، إرشادات التصويت بالوكالة في المملكة المتحدة وأيرلندا، ص 32-33. https://www.issgovernance.com/file/policy/active/emea/UK-and-Ireland-Voting-Guidelines.pdf؛ إرشادات سياسة جلاس لويس للمملكة المتحدة لعام 2022، ص 48. https://www.glasslewis.com/wp-content/uploads/2021/11/UK-Voting-Guidelines-GL-2022.pdf.

46 كوسيت، (2011)الشركات تقدم تبرعات سياسية على الرغم من خطر غضب المساهمين، https://www.businessinsider.com/corporations-make-political-donations-at-the-risk-of-shareholders-wrath-2011-2.

Machine Translated by Google

وفي ضوء التركيز على مجالات التركيز الثلاثة للمؤشر، أي الإفصاح والسياسة والرقابة، فقد لوحظ اتجاه إيجابي في السنوات القليلة الماضية، وكان التحسن في إشراف مجلس الإدارة على الإنفاق السياسي هو الأكثر بروزاً.

في أعقاب هجوم 6يناير/كانون الثاني 2021على مبنى الكابيتول الأمريكي، كثّف العديد من المستثمرين تدقيقهم في المساهمات السياسية للشركات ونفقات الضغط. وتعهدت العديد من الشركات بوقف تبرعاتها للسياسيين الذين صوّتوا ضد التصديق على الانتخابات، بينما أعلنت شركات أخرى أنها ستوقف تبرعاتها السياسية بشكل عام أو تراجعها.74 ومع ذلك، استمرت مساهمات الشركات والجمعيات الصناعية لأعضاء الكونغرس هؤلاء،84 وهناك اهتمام عام متزايد بفهم مدى انعكاس التزامات الشركات في أفعالها.

2.3.أستراليا

على النقيض التام للوضع في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، في أستراليا، تكون المتطلبات القانونية محدودة على المستوى الفيدرالي، ولا يتوفر سوى قدر ضئيل من الإفصاح الطوعي للشركات. لم يكن من الشائع طلب موافقة المساهمين على المساهمات السياسية للشركات، ويبدو أن مواقف الشركات تجاه الإفصاح العام متباينة على نطاق واسع. حتى في حالة نشر الشركات للإفصاح الطوعي، فإن غياب تعريفات راسخة وواضحة لما يُعتبر تبرعًا سياسيًا، أو إنفاقًا سياسيًا للشركات بمعناه الأوسع، يُشكل تحديات كبيرة في تقييم مثل هذه الإفصاحات بطريقة منهجية. غالبًا ما يظل من غير الواضح ما إذا كانت الشركة تستخدم لغة غامضة عمدًا عند تناول الإنفاق السياسي، أو ما إذا كان الغموض يعكس نقصًا في الاهتمام بسبب انخفاض مستويات الإنفاق. على عكس الولايات المتحدة، كانت أستراليا بطيئة في تطوير ما يعادل لجان العمل السياسي الفائقة -ويرجع ذلك على الأرجح إلى أن التبرعات المباشرة قانونية. تصف دراسة الحالة في الملحق د التحديات التي قد يواجهها المرء عند التحقيق في المعلومات العامة حول الإنفاق السياسي للشركات.

يحتفظ المركز الأسترالي للمسؤولية المؤسسية (ACCR)بقائمة ESG
(البيئة والمجتمع والحوكمة) -قرارات المساهمين التي تمت مناقشتها في بورصة -ASX

47 ميلر ،(2021)إليكم الشركات الأمريكية التي أوقفت التبرعات السياسية مؤقتًا،
https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-01-11/here-are-the-us-companies-hitting-pause-on-political-donations#xj4y7vzkg;
جانجيتانو ،(2021)هذه هي الشركات التي علّقت مساهماتها السياسية بعد أعمال الشغب في الكابيتول، https://thehill.com/business-a-lobbying/533795-here-are-the-companies-suspending-political-contributions-following-the/.

48 جاوهنز وميلي ،(2022)هل تعاقب الشركات الأمريكية الجمهوريين على 6يناير؟ إليكم ما توصل إليه بحثنا، www.washingtonpost.com/politics/2022/01/05/corporations-jan-6-republicans/؛
https://كرو ،(2021)الفتنة تأتي إليكم من.... 15 https://www.citizensforethics.org/reports-investigations/crew-reports/this-sedition-is-brought-to-you-by/.

Machine Translated by Google

اجتماعات الجمعية العمومية السنوية المُدرجة. ووفقًا لتلك القائمة، لم يُصدر أي قرار بشأن الإنفاق السياسي المباشر في أي شركة مُدرجة في بورصة ASX. ولكن هذا لا يعني أن بعض الظواهر التي دفعت إلى سياسات عامة أقوى، بالإضافة إلى تدقيق المساهمين وإشرافهم في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، لم تحدث في أستراليا. في الآونة الأخيرة، تزايد اهتمام المساهمين بمسألة ما إذا كان مجلس إدارة الشركة يضمن توافق مصالحها ومساهميها مع أنشطة الضغط التي تقوم بها الجمعيات التجارية التي تنتمي إليها الشركة (انظر الملحق "و" حول الفجوات بين سياسات الشركات وعضويات الجمعيات الصناعية). وقد حظيت المقترحات التي طرحها المساهمون بشأن الضغط المتعلق بالمناخ بدعم الأغلبية في ثلاث شركات مُدرجة في بورصة ASX في عام 2021.50

3. سلوك الشركات الأسترالية - السياق الدولي

كما هو موضح في الأقسام السابقة، قد يختلف كلٌّ من القانون وسلوك الشركات فيما يتعلق بالنفقات السياسية اختلافًا كبيرًا بين الولايات القضائية. لذلك، ينبغي مراعاة الظروف المختلفة عند مقارنة السلوك المتعلق بالنفقات السياسية للشركات حول العالم. يعرض القسم التالي مؤشر CPA-Zicklin كما طُبِّق على الشركات الأمريكية في عام 2021، بما في ذلك ملخص للنتائج. ثم يُقدَّم نموذج مُعدّل قليلاً من مؤشر CPA-Zicklin ويُستخدم لتقييم الشركات الأسترالية، ويُقدَّم ملخص للنتائج المقابلة.

3.1. السلوك في الولايات المتحدة

مؤشر CPA-Zicklin هو مؤشر يُنشر سنويًا لتقييم شركات S&P 500 من حيث سياساتها وممارساتها المتعلقة بالإفصاح السياسي والمساءلة. يغطي المؤشر ثلاثة مجالات: الإفصاح، والسياسات، والرقابة. يُقيّم الأول منها الإفصاح عن المساهمات السياسية للشركات، مثل المساهمات للأحزاب والمرشحين، والجمعيات التجارية، أو النفقات السياسية المستقلة. ويُقيّم الثاني مدى إفصاح الشركة عن سياسة تحكم النفقات السياسية من أموال الشركة، بالإضافة إلى مدى تفصيل هذه السياسات وثرائها بالمعلومات. أما الثالث، فيُقيّم الإفصاح عن ترتيبات موافقة مجلس الإدارة، ومراجعة المساهمات السياسية، والرقابة عليها. ويستند التقييم إلى المعلومات المتاحة للعامة، ويتم مشاركة النتائج الأولية والتفسيرات.

49 انظر ACCR (2022)، قرارات المساهمين الأستراليين بشأن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، https://www.accr.org.au/research/australian-esg- تاريخ التصويت على القرار.

50 ISS (2021)، مراجعة موسم أستراليا ونيوزيلندا لعام 2021، ص 14-15، https://insights.issgovernance.com/posts/2021-australia-and-new-zealand-season-review/.

Machine Translated by Google

مع الجهات المُقيّمة. في بعض الحالات، تُجرى مناقشات متابعة مع الشركات المُقيّمة.

تنقسم درجات المؤشرات إلى ثلاث فئات: حُددت للمؤشرات القياسية درجة قصوى قدرها 2، بينما حُددت لمؤشرات الأداء الرئيسية درجة أعلى، حُددت لها درجة قصوى قدرها 4أو 6. لم يُسجل مؤشر واحد ؛(11)وجُمعت نتائجه لأغراض إعلامية فقط. وُضعت الدرجات الرقمية بناءً على النظام التالي:

•الإجابة بـ "لا" على مؤشر أدت إلى الحصول على درجة صفر؛ •الإجابة بـ "نعم" أو "غير قابل للتطبيق "(N/A)أدت إلى الحصول على الدرجة القصوى؛ •والإجابة بـ "جزئي" أدت إلى الحصول على نصف الدرجة القصوى.

يرجى الاطلاع على أمثلة لأفضل الممارسات في الملحق أ والمزيد من التفاصيل حول النهج المنهجي على موقع مؤشر CPA-Zicklinالمخصص.15

وقد تضمن تقرير مؤشر CPA-Zicklinلعام 202152حول سياسات الإفصاح السياسي والمساءلة للشركات الأمريكية المدرجة في مؤشر S&P 500 الملاحظات التالية:

•كان هناك اتجاه إيجابي على مر السنين في الولايات المتحدة، مع زيادة الدرجات المتوسطة بشكل مطرد.

•كشفت 64%من الشركات عن سياسة مفصلة تحكم النفقات السياسية
من أموال الشركات.
60% •من الشركات تتطلب نوعًا ما من الرقابة من قبل مجلس الإدارة على السياسة المؤسسية
الإنفاق.
57% •من الشركات كشفت عن معلومات كاملة أو جزئية حول المدفوعات إلى الجمعيات التجارية، أو قالت إنها وجهت الجمعيات التجارية بعدم استخدام هذه المدفوعات في المواد المتعلقة بالانتخابات.

45% •من الشركات إما كشفت عن مدفوعاتها لمؤسسات الرعاية الاجتماعية غير الربحية (ج) ،(4)أو كانت لديها سياسة تحظر المساهمات لهذه المجموعات، أو كانت لديها سياسة توجه مثل هذه المجموعات بعدم استخدام المساهمات لأغراض سياسية (انظر أيضًا الملحق هـ حول الإنفاق السياسي للشركات في الولايات المتحدة).

٣.٢.سلوك الشركات الأسترالية: ٧٥شركة مدرجة في بورصة ASX

تم تخصيص نسخة من مؤشر CPA-Zicklinللسياق الأسترالي، وطُبقت على 75شركة مدرجة في بورصة ASX. لتسهيل المقارنة، تم الحفاظ على الأسئلة والتقييمات قريبة قدر الإمكان من تلك المستخدمة في مؤشر CPA-Zicklinلعام 2021، وهي تُمثل تحديثًا لـ

51 CPA (nd)، مؤشر CPA-Zicklin: التركيز على الشفافية، https://www.politicalaccountability.net/cpa-zicklin-index/.

52 مركز Zicklinو CPAلأخلاقيات الأعمال والبحوث (2021)مؤشر CPA-Zicklinلعام 2021للإفصاح السياسي والمساءلة للشركات، الصفحات 18و02 و52، 17 ./2021-cpa-zicklin-index https://www.politicalaccountability.net/

Machine Translated by Google

النسخة السابقة من المؤشر، التي خصصتها الهيئة الأسترالية للاستشارات القانونية (ACCR)لأستراليا عام ٢٠١٦.٥٣تماشيًا مع مؤشر CPA-Zicklin الأصلي، تُقيّم النسخة الأسترالية المُخصصة جوانب الإفصاح والسياسات والرقابة. وقد أُخذت في الاعتبار المعلومات المتاحة للجمهور فقط في التقييم. وبشكل عام، قُيّمت الشركات بناءً على ٢٤سؤالًا على مقياس من ثلاث درجات:

•تم منح الحد الأقصى من الدرجات للإفصاح الكامل عن فئة الإنفاق المعنية ذات أهمية أو حظر لمثل هذه النفقات دون استثناءات. •تم منح نصف الحد الأقصى للدرجة للإفصاح الجزئي/ الحظر. •تم منح درجة صفر لعدم توفر إفصاح ذي صلة.

أحد الفروق الرئيسية بين المؤشر الأصلي والنسخة الأسترالية المخصصة هو حقيقة أنه في النسخة الأخيرة، تم اعتبار نفقات الضغط ذات صلة ببعض أسئلة التقييم، في حين لم يتم تغطية الموضوع بواسطة مؤشر CPA-Zicklinالأصلي لعام 2021.

يُدرج الملحق ب المؤشرات المُعدّلة المُطبقة على السياق الأسترالي، بالإضافة إلى الحد الأقصى للدرجات المُقابلة. أُدرج الإنفاق المؤسسي المُتعلق بأنشطة الضغط صراحةً في المؤشر 19، وكان لا بد من مُعالجته في المؤشرات 7و8 و01 و21 و51-61 لتحقيق الحد الأقصى للدرجة.

وقد حصلت الشركات التي حظرت بوضوح الفئة ذات الصلة من المدفوعات السياسية (أي للأحزاب السياسية والمرشحين، والمشاركين في الحملات والكيانات المرتبطة بها، وعلى حسابها الخاص، والجمعيات التجارية، وما إلى ذلك) على درجة كاملة حسب الاقتضاء في المؤشرات من 1إلى 5، ثم حصلت تلقائيا على درجات جزئية في عدد من الأسئلة (أي المؤشرات 8-9، 12-16، 18، 20، 22-23)، حيث تم تناول المساهمات السياسية ذات الصلة جزئيا وتم استبعادها.

يقدم الملحق ج مزيدًا من التفاصيل حول عملية التقييم، بالإضافة إلى قائمة الشركات المشمولة بالتقييم. لمناقشة دور قطاع الموارد والطاقة، وتحديدًا في تقديم التبرعات السياسية، انظر الملحق ح.

من بين 75شركة ASXالتي تم تقييمها في عام :2022

•ما يقرب من 25%من الشركات لديها سياسة تحظر التعامل المباشر مع الشركات الإنفاق السياسي؛

•من بين الشركات التي لم تحظر الإنفاق السياسي المباشر بشكل كامل، قامت ست شركات فقط بالكشف عن نفقاتها السياسية المباشرة بشكل مفصل؛

لم تكشف أي شركة عن تفاصيل نفقاتها على الضغط السياسي؛ ولم تكشف أي شركة بشكل كامل عن مدفوعاتها للجمعيات التجارية، أو تُصرّح بأنها أصدرت تعليماتٍ للجمعيات التجارية بعدم استخدام هذه المدفوعات لأغراض سياسية. أربع شركات فقط كشفت جزئيًا عن هذه المدفوعات؛

•لم تكشف أي شركة عن المدفوعات التي قدمتها لمراكز الأبحاث أو المجموعات غير الربحية، أو كانت لديها سياسة تمنع التبرع لهذه المجموعات، أو وجهتها بعدم استخدام

بيندر ،(2016)الإنفاق السياسي للشركات في أستراليا، ص 18 .30-28

Machine Translated by Google

مساهمات لأغراض سياسية. شركة واحدة فقط كشفت جزئيًا عن هذه المساهمات؛

•نشرت 60%من الشركات عناوين الإدارة العليا التي تتمتع بالسلطة على بعض أجزاء من قرارات الإنفاق السياسي للشركات، ومعظمها يتعلق بالموافقة على حضور الفعاليات التي تنظمها الأحزاب السياسية أو شركاؤها (انظر المؤشر ؛15و

•45% من الشركات لديها سياسات مؤسسية45 تتناول جزئيًا المساهمات السياسية ذات الصلة والتي كانت خاضعة لمراجعة منتظمة من قبل مجلس الإدارة (انظر المؤشر .17).

3.3.مقارنة سلوك الشركات في أستراليا والولايات المتحدة

في هذا القسم، تتم مقارنة النتائج من مؤشر CPA–Zicklin الأصلي كما تم تطبيقه على الشركات الأمريكية (S&P 500)بالنتائج التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق الإصدار المخصص الموضح أعلاه على 75شركة من شركات .ASX.

بلغ متوسط الدرجات الإجمالية للشركات الأمريكية 54.1%على مقياس من صفر إلى .100%بينما بلغ متوسط الدرجات الإجمالية لـ 75شركة مدرجة في بورصة .ASX 21.6%يوضح الشكل 1متوسط الدرجات التفصيلية للشركات الأمريكية مقابل الأسترالية في ثلاثة محاور رئيسية: الإفصاح، والسياسات، والرقابة.55

الشكل :1متوسط النتائج بين الولايات المتحدة وأستراليا

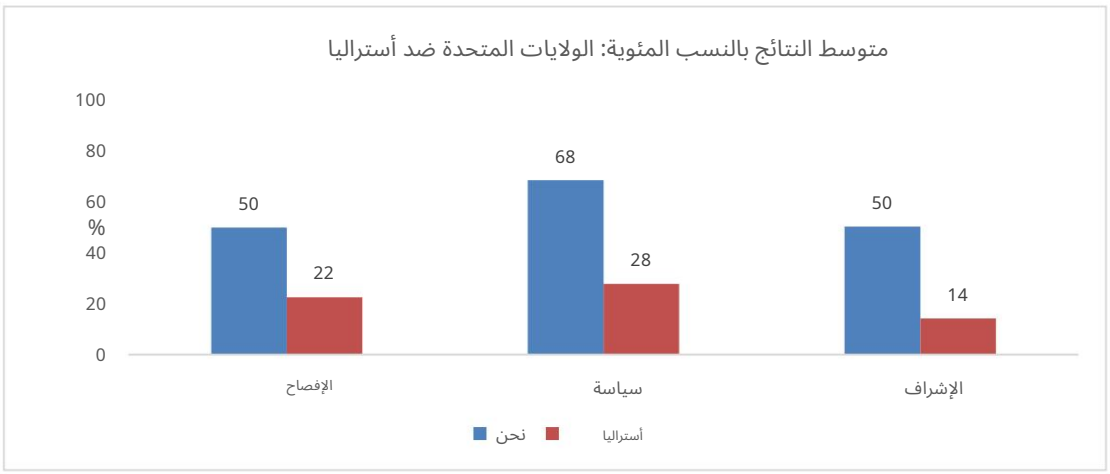

وتتضح الاختلافات الكبيرة عندما ننظر إلى النتائج من خلال عدسة أكثر تفصيلاً.
يوضح الشكل 2أنه لم تكشف أي شركة أسترالية بشكل كامل عن مدفوعاتها إلى الجمعيات التجارية أو المجموعات غير الربحية التي قد تشارك في النشاط السياسي، في حين أن عددًا كبيرًا منها

54 بما في ذلك سياسات التبرعات السياسية المخصصة، وسياسات مكافحة الرشوة والفساد، وقواعد السلوك، وما إلى ذلك.

55 يرجى الرجوع إلى الملحق ج للاطلاع على المؤشرات الفردية المشمولة. 19

Machine Translated by Google

قدمت نسبة من الشركات الأمريكية إفصاحات مماثلة. وقدمت عدة شركات أسترالية إفصاحات جزئية -ممثلة بالشريط الأرجواني الفاتح -لهذه المقاييس. ويمثل الشريط الأزرق الفاتح الإفصاحات الجزئية من نظيراتها الأمريكية.

الشكل :2نسبة الشركات التي لديها إفصاحات كاملة (بما في ذلك ما لا ينطبق) أو جزئية

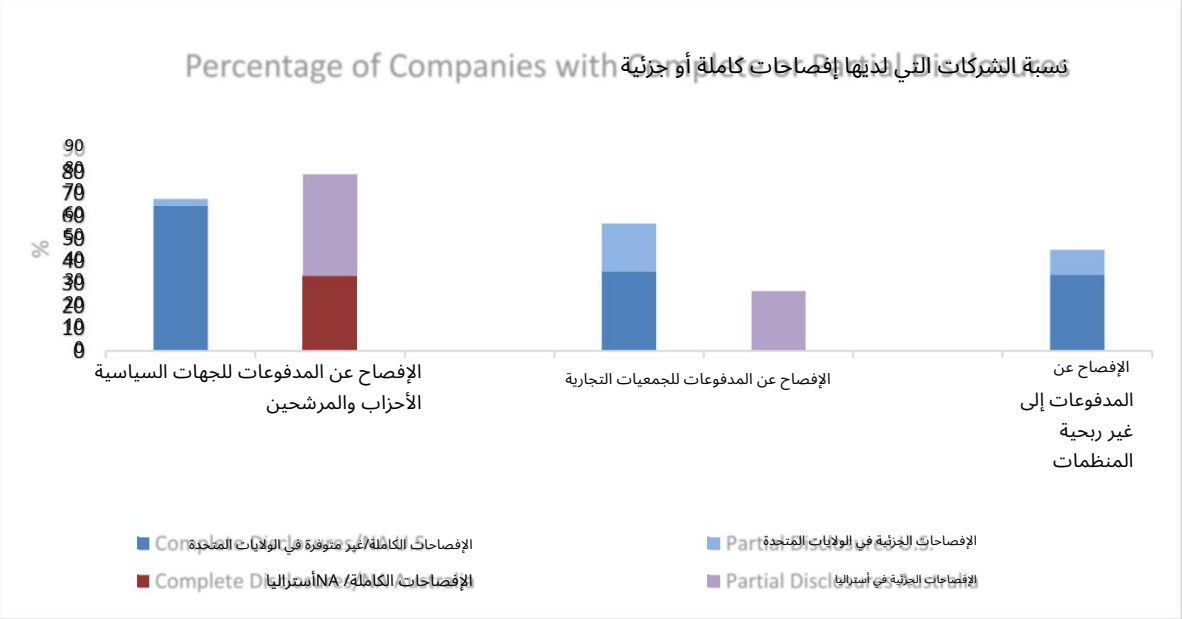

أكثر من 70%من الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية الأسترالية (ASX)التي خضعت للدراسة، حُددت على أنها تُفصح جزئيًا عن مدفوعاتها للأحزاب السياسية والمرشحين. وشمل ذلك جميع الشركات التي تُجرى عملياتها بشكل رئيسي في أستراليا. 56ويرجع ذلك إلى أن الشركات مُلزمة بالإفصاح عن التبرعات التي تتجاوز الحد الأدنى المُحدد للأحزاب السياسية الفيدرالية الأسترالية.

وبالتالي، توجد بعض متطلبات الإفصاح لمعظم عمليات أي شركة تعمل بشكل رئيسي في أستراليا. ومع ذلك، بما أن الإفصاح ليس إلزاميًا لجميع المدفوعات -فالتبرعات التي تقل عن الحد الأدنى، على سبيل المثال، معفاة -فقد مُنحت هذه الشركات درجة جزئية فقط لهذا المؤشر.

56 تم اعتبار الشركة تعمل بشكل أساسي في أستراليا إذا تكبدت الشركة أكثر من 2/3من الإيرادات التشغيلية في أستراليا أو إذا كان 2/3من الأصول غير المتداولة موجودة في أستراليا (إذا كان ذلك مناسبًا لنموذج الأعمال الخاص بالشركة المعنية). 20

Machine Translated by Google

خاتمة

يتناول هذا التقرير التدقيق والرقابة من قِبَل المساهمين وعامة الجمهور على الإنفاق السياسي للشركات في أستراليا. ويُفسّر هذا التقرير الإنفاق السياسي على نطاق واسع ليشمل كلاً من النفقات المباشرة، بما في ذلك التبرعات على شكل مدفوعات "زائدة" لحضور الفعاليات، والدعاية السياسية للحساب الخاص، بالإضافة إلى النفقات غير المباشرة من خلال أطراف ثالثة والتي يمكن استخدامها لأغراض سياسية. في ثلاث دول، هي المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا، تُلاحظ اختلافات في مناهج القوانين التي تحكم الإنفاق السياسي للشركات. ومن المرجح أن تعكس هذه الاختلافات الأهمية والخطورة التي توليها الشركات -وكذلك المساهمين والجمهور -لهذا الموضوع، مما قد يُفسر جزئياً النتائج المتباينة في السياسات والإفصاحات المتعلقة بكل من الإنفاق السياسي وإجراءات الحوكمة ذات الصلة.

وُجد أن أستراليا تتبنى النهج القانوني الأكثر تساهلاً. ويعني هذا النهج أن الإفصاح المنهجي من جانب الشركات الذي يمكن تفسيره بشكل هادف يبقى محدوداً، مع ندرة الإفصاح الطوعي. ونتيجةً لذلك، يصعب تحديد حجم ونمط الإنفاق السياسي للشركات في أستراليا، وبالتالي تأثيره على السياسة الأسترالية، إلا بعد توافر الإفصاح المنهجي والقابل للمقارنة.

وبدون مثل هذا الإفصاح، فمن الصعب أيضاً تقييم ما إذا كان الإنفاق السياسي للشركات له صلة أو لا بتقييم المساهمين لإدارة مجلس الإدارة: فمن المحتمل أن تكون مصالح المديرين التنفيذيين للشركة وأعضاء مجلس الإدارة من ناحية، ومصالح المساهمين من ناحية أخرى، متباينة.

حتى المبالغ الصغيرة التي يتم إنفاقها لأغراض سياسية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على السياسة العامة.
يتعين على الشركات أن تضع في اعتبارها المخاطر التي قد تشكلها الأنشطة السياسية للشركات والتي قد يكون لها تأثير غير متناسب على مناقشات السياسات العامة ــوخاصة عندما تديرها شركات كبيرة ــمقارنة بمجموعات المصالح الأخرى التي تتمتع بموارد مالية أقل.

وبما أن الشركات تعتمد على ديمقراطية عامة صحية للتخطيط للأمن واستقرار عمليات الشركة، فإن منع التأثير غير اللائق على السياسة العامة والقانون والتنظيم يجب أن يكون في مصلحة سلطات اتخاذ القرار في الشركة وكذلك مساهميها.

إن الإفصاح، سواء كان طوعيا أو إلزاميا، والإجراءات المحددة لإشراك المساهمين بشكل استباقي في القرارات المتعلقة بما إذا كان ينبغي إنفاق أموال الشركات وكيفية إنفاقها، سيكون أمرا ضروريا لضمان أن الإنفاق السياسي للشركات يعزز مصالح المساهمين على المدى الطويل ويدعم المؤسسات الديمقراطية.

Machine Translated by Google

الملحق أ - مؤشر CPA-Zicklinوأفضل ممارسات الإفصاح في الولايات المتحدة

مركز المساءلة السياسية (CPA)

مركز المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA)هو منظمة غير ربحية وغير حزبية، مقرها الولايات المتحدة، أُنشئت في نوفمبر 2003لتعزيز الشفافية والمساءلة في الإنفاق السياسي للشركات. ويهدف المركز إلى تشجيع النشاط السياسي المسؤول للشركات، وحماية المساهمين، وتعزيز نزاهة العملية السياسية. ونتيجة لجهود المركز وشركائه، اعتمد عدد متزايد من الشركات العامة الرائدة إجراءات للإفصاح السياسي والرقابة. وينشر المركز مؤشرًا سنويًا يُقيّم شركات مؤشر ستاندرد آند بورز 500بناءً على سياساتها وممارساتها في مجال الإفصاح السياسي والمساءلة. معلومات شاملة عن المركز:

يمكن العثور على مؤشر زيكلين، بما في ذلك المعلومات الأساسية، والنهج المنهجي، ونتائج التقييم، على موقعهم الإلكتروني المخصص.75

مؤشر CPA-Zicklinلعام 2021. طُوّر هذا المؤشر ليتناسب مع السياق الأمريكي، ويتناول الإفصاح والسياسات والرقابة المتعلقة بالنفقات السياسية للشركات. ويُقيّم هذا المؤشر الإفصاح عن مساهمات الشركات للمرشحين السياسيين والأحزاب واللجان؛ و725 مجموعة؛ ومبادرات الاقتراع؛ والجمعيات التجارية؛ ومنظمات "الرعاية الاجتماعية" ،(4)(c)501بالإضافة إلى أي نفقات سياسية مستقلة. يمكن أن تنجم الدرجات العالية في فئة إنفاق معينة، كما هو مذكور أعلاه (مثل مساهمات الشركات للمرشحين السياسيين والأحزاب واللجان)، إما عن الإفصاح الشامل أو عن سياسة تمنع بوضوح مثل هذه النفقات. وفيما يلي بعض أمثلة أفضل الممارسات الواردة في مؤشر CPA-Zicklinلعام 2021للشركات التي حققت أعلى درجة إجمالية ممكنة، وذلك للتوضيح.

أغراض.

تُعدّ شركة AT&Tمثالاً يُحتذى به في مجال تقديم إفصاح مُفصّل عن الفئات المذكورة على موقعها الإلكتروني الخاص بتقرير المشاركة السياسية. يتضمن هذا الإفصاح أوصافًا وروابط لمواقف الشركة وسياساتها ذات الصلة، بالإضافة إلى أرشيف مُيسّر للتقارير السابقة:85

"إن المساهمات السياسية، حيثما يُسمح بها، تشكل جزءًا مهمًا من العملية السياسية.

يهدف هذا التقرير إلى توفير الشفافية بشأن مساهمات شركتنا، بالإضافة إلى مساهمات لجان العمل السياسي (PACs)لموظفينا. باختصار:

57 CPA (nd). مؤشر CPA-Zicklin: التركيز على الشفافية، https://www.politicalaccountability.net/cpa-zicklin-index/.

58 AT&T (nd). المساهمات السياسية، csr/home/governance/political-engagement.html#Contributions. 22 https://about.att.com/

Machine Translated by Google

يمكن لموظفينا المشاركة في العملية السياسية من خلال لجان العمل السياسي الخاصة بهم. تُصرف هذه اللجان لدعم المرشحين على المستوى الفيدرالي أو الولائي أو المحلي، ويتم الإفصاح عن ذلك في هذا التقرير.

•حيثما كان ذلك قانونيًا، نقدم مساهمات سياسية للشركات لمرشحي الولايات والمحليات، والأحزاب السياسية، ولجان العمل السياسي، ولجان الاقتراع. ويتم الإفصاح عن هذه المساهمات في هذا التقرير.

•لا نقدم مساهمات سياسية للشركات للأحزاب السياسية الفيدرالية أو
المرشحين للمناصب الفيدرالية.
•كممارسة عامة، لا نقوم بنفقات سياسية مستقلة أو مساهمات سياسية للشركات في لجان الإنفاق المستقلة أو أي لجنة سياسية غير مرشحة أو غير حزبية منظمة بموجب القسم 527من قانون الإيرادات الداخلية (على سبيل المثال، لجان العمل السياسي الفائقة)؛ ومع ذلك، إذا فعلنا ذلك، فإننا نفصح عنها في هذا التقرير.

•من بين العوامل الأخرى، يتم تقديم المساهمات بشكل عام للمرشحين الذين يدعمون
قطاع خاص قوي ويظهر فلسفة المبادرة الحرة.

علاوةً على ذلك، تتجاوز إفصاحاتنا المساهمات السياسية. فعندما تستخدم جمعية تجارية أو منظمة أخرى معفاة من الضرائب مساهماتنا في أنشطة الضغط، نفصح عنها كما هو موضح أدناه. (...)

شركة أكسنتشر بي إل سي مثال على شركة تحظر صراحةً التبرعات السياسية. تنص سياسة الشركة المتعلقة بالتبرعات السياسية وممارسة الضغط على موقعها الإلكتروني95 على ما يلي بشأن التبرعات المباشرة وغير المباشرة: "للشركة سياسة عالمية راسخة تمنع تقديم التبرعات للأحزاب السياسية أو اللجان السياسية أو المرشحين باستخدام موارد الشركة (بما في ذلك الخدمات المالية والعينية)، حتى في الحالات التي يسمح بها القانون".

وتوضح الشركة أيضًا أنه في الولايات المتحدة، "يُحظر على الشركة استخدام مواردها لتغطية نفقات الحملات المستقلة، أو المساهمة في إجراءات الاقتراع على مستوى الولاية أو المحلية، أو المنظمات غير المرشحة (مثل لجان استضافة المؤتمرات السياسية) أو المنظمات المنظمة بموجب القسم 527من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي".

عندما يتعلق الأمر بالمدفوعات إلى الجمعيات التجارية، فإن سياسة الشركة تنص بشكل إضافي على أن الجمعيات التجارية الأمريكية مُلزمة "بعدم استخدام أموال الشركة في نفقات الحملات المستقلة أو المساهمات لأي مرشح على المستوى الفيدرالي أو الولائي أو المحلي، أو إجراء اقتراع، أو لجنة حزبية، أو منظمة غير مرشحة (مثل لجان استضافة المؤتمرات السياسية) أو المنظمات المنظمة بموجب القسم 527من قانون الإيرادات الداخلية".

تُقدم أفضل الممارسات في مجال الإفصاح عن المدفوعات للجمعيات التجارية، بدلاً من حظرها، صياغةً واضحةً حول المعلومات التي يُفصح عنها وتقديم التقارير في الوقت المناسب. تُعدّ شركة Visa Incمن بين الشركات التي حصلت على أعلى درجة في الإفصاح عن الجمعيات التجارية، وتنص سياستها على ما يلي:

59 أكسنتشر (بدون تاريخ)، المساهمات السياسية وسياسة الضغط، 23. https://www.accenture.com/us-en/about/governance/political-contributions-policy

Machine Translated by Google

ستُفصح إدارة المشاركة الحكومية علنًا عن قائمة بأسماء الجمعيات التجارية الأمريكية التي تنضم الشركة إلى عضويتها، والتي تبلغ رسوم عضويتها السنوية 25,000دولار أمريكي أو أكثر. وفي حال الاقتضاء، ستُفصح الشركة عن قيمة الرسوم التي تُبلغ عنها الجمعيات التجارية كمساهمات سياسية، إن وُجدت، في تقرير المساهمات السنوية. وسيتضمن أي إفصاح من هذا القبيل أيضًا طبيعة المساهمات السياسية التي تُبلغ عنها الجمعيات التجارية.

فيما يتعلق بسياسات الإنفاق السياسي، يُتوقع أن تُوفر السياسة المُفصّلة وسيلةً لتقييم مخاطر وفوائد الإنفاق السياسي، وقياس مدى توافق هذا الإنفاق مع الأهداف والقيم العامة للشركة، وتحديد مبررات الإنفاق، وتقييم مدى تحقيق الإنفاق لأهدافه. تُقدم شركة إنتل سياسةً لأفضل الممارسات لمراقبة مدى توافق النشاط السياسي للشركة مع قيمها الأساسية:

نُقيّم بانتظام إنفاقنا السياسي لضمان فعاليته ومواءمته كجزء من عملية التبرعات لدينا. نُدرك أنه من غير العملي والواقعي توقع موافقة شركتنا ومساهمينا وأصحاب المصلحة على كل قضية قد يدعمها سياسي أو جمعية تجارية، لا سيما في ظل استراتيجيتنا القائمة على التبرعات الثنائية الحزبية. (...)نُقيّم سجلات التصويت الإجمالية للمستفيدين المتعلقة بقضايا سياساتنا الرئيسية، ونتخذ قرارات تمويل نعتقد أنها ستعود بأكبر فائدة على مساهمينا وأصحاب المصلحة الرئيسيين. كما تُتخذ القرارات بناءً على الولايات والمناطق التي تتمتع بحضور وقيادة كبيرين في لجان الاختصاص ذات الأولوية المهمة لـ .Intelاستجابةً لملاحظات أصحاب المصلحة، عززنا عملية المراجعة لدينا بإضافة مراجعات للبيانات العامة إلى مراجعاتنا الحالية لسجلات التصويت لتقييم التوافق مع قيمنا بشكل أفضل. عندما نحدد درجة معينة من عدم التوافق، نتواصل مباشرةً مع متلقي التبرعات. في حالات وجود عدم توافق كبير في قضايا سياساتنا العامة الرئيسية المتعددة، نتخذ إجراءات لإعادة مواءمة قرارات التمويل المستقبلية. على سبيل المثال، في أعقاب أحداث مبنى الكابيتول الأمريكي في 6يناير ،2021قررنا إيقاف المساهمات للأعضاء. "أعضاء الكونجرس الذين صوتوا ضد التصديق على الانتخابات الرئاسية لعام 60 ".2020

تُعدّ الرقابة والمساءلة على الإنفاق السياسي الركيزة الثالثة للمؤشر. ويضمن إشراف مجلس الإدارة على الإنفاق السياسي للشركات المساءلة الداخلية أمام المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. ولتحقيق ذلك، يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة قادرين على اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي للشركة المشاركة في إنفاق مرتبط بالانتخابات؛ وتحديد ما إذا كان ينبغي الإفصاح عن هذا الإنفاق؛ وضمان وجود رقابة وسياسات وإجراءات مناسبة.

[60] إنتل ،(2021)تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات ،2020-2021ص 25، http://csrreportbuilder.intel.com/pdfbuilder/pdfs/CSR-2020-21-Full-Report.pdf.

Machine Translated by Google

يتم وصف أفضل الإجراءات العملية المتعلقة بالإنفاق السياسي باستخدام أموال الشركات كما هو مطبق في شركة HP Inc. على النحو التالي:

"تتولى لجنة الترشيح والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية (NGSR) التابعة لمجلس الإدارة، والمؤلفة بالكامل من أعضاء خارجيين، مسؤولية الإشراف على المساهمات السياسية، بما في ذلك استخدام أموال الشركة. يقدم رئيس العلاقات الحكومية العالمي في HP خطة سياسية سنوية مستقبلية للجنة العمل السياسي (PAC) ومساهمات الشركات إلى لجنة NGSR لمراجعتها وتقديم تقارير عن أنشطة العلاقات الحكومية في العام السابق في هذا الوقت. يتم وضع الخطة السياسية للعام المقبل بالتعاون مع المدير التنفيذي للعلاقات الحكومية للأمريكيتين، مع مدخلات من الفريق الفيدرالي والولائي والمحلي الأمريكي. بعد موافقة مجلس إدارة لجنة العمل السياسي في HP على الخطة السياسية السنوية، تُعرض الخطة على لجنة NGSR التابعة لمجلس الإدارة. يتحمل مجلس إدارة PAC والمستشار الخارجي مسؤولية مراجعة سياسة المساهمات السياسية وأي تحديثات لاحقة، والتي تُعرض أيضًا على لجنة (...) .NGSR سيتم تقديم مساهمات الشركات بشكل محدود لمرشحي الولايات والمحليات حيثما تكون الولاية

تسمح القوانين بذلك. تتم الموافقة على هذه المساهمات من قِبل رئيس العلاقات الحكومية العالمي في HP كجزء من خطة المشاركة السياسية السنوية التي تتطلب موافقة مجلس إدارة ،PAC وتُعرض على لجنة NGSR التابعة للمجلس.16

61 HP، https://h20195.www2.hp.com/v2/getpdf.aspx/c05517313.pdf. 25 سياسة المساهمات السياسية لشركة HP (2020)،

Machine Translated by Google

الملحق ب -النسخة الأسترالية المخصصة لمؤشر CPA-Zicklin

يقدم هذا القسم تفاصيل إضافية حول كيفية تخصيص مقياس التسجيل لأستراليا، ويقدم معلومات حول كيفية تقسيمه إلى ثلاثة مجالات -الإفصاح والسياسة والإشراف -وعلى كل من المؤشرات الفردية والحد الأقصى للدرجات التي تشير إلى أهمية كل من المؤشرات.

الإفصاح

تم تقييم مؤشرات الإفصاح من 1إلى 9فيما إذا كانت الشركات تفصح عن جميع المساهمات،

الاشتراكات والأموال الطوعية المقدمة للأحزاب السياسية والكيانات المرتبطة (مثل 500نادي ونقابة)، الجمعيات التجارية، جماعات الضغط، مراكز الفكر، الجماعات الناشطة وغيرها من[62] المنظمات.

العناصر الأساسية لهذا الإفصاح هي:

.1أسماء المستلمين؛ و2. المبالغ المقدمة.

ينبغي أن تكون هذه المادة متاحة بسهولة على موقع الشركة الإلكتروني. بالإضافة إلى ذلك:

•يجب على الشركة الإفصاح عن المساهمات السياسية ونفقات الجمعيات التجارية والمنظمات الأخرى التي تكون الشركة عضوًا فيها أو راعية للأحداث أو مانحة لها؛

•ينبغي للشركة أن تكشف عن ألقاب كبار المديرين ولجان مجلس الإدارة الذين

أن يكون له السلطة النهائية على أي قرارات إنفاق سياسية؛ و

•ينبغي أن يكون هناك أرشيف للنفقات السياسية للشركة، منذ اللحظة التي بدأت فيها الإفصاح العام عنها.

عند مراعاة متطلبات لجنة الانتخابات الأسترالية (AEC)بشأن الإفصاح عن الإنفاق السياسي على المستوى الفيدرالي، تم التمييز بين الشركات التي تعمل بشكل رئيسي في أستراليا والشركات التي لها عمليات رئيسية في الخارج. بالنسبة للأولى، مُنح المؤشران 1و2 درجة جزئية حتى في غياب الإفصاحات من الشركات المعنية، لأن لجنة الانتخابات الأسترالية (AEC) تُلزم الشركات بالإبلاغ عن مساهماتها للأحزاب السياسية والمرشحين والجهات المرتبطة بها، و(ب) يُلزم منظمي الحملات السياسية/الأطراف الثالثة المهمة بالإبلاغ عن الأموال التي يتلقونها من الشركات. في كلتا الحالتين، طُبق حد إفصاح قدره 14,300دولار أسترالي للسنة المالية .2020/2021

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب القانون الانتخابي الفيدرالي في أستراليا الإعلان عن نفقات الحملة إلى لجنة الانتخابات[63] الأسترالية، لذلك تم منح درجة جزئية للمؤشر .3يتم منح الشركات النشطة بشكل أساسي في نيوزيلندا درجات جزئية للمؤشرين 3و

---

[62] ويشمل ذلك المدفوعات "الزائدة"، حيث يتجاوز المبلغ المدفوع القيمة الملموسة المباشرة للسلع أو الخدمات المقدمة: على سبيل المثال، المدفوعات لحضور فعاليات جمع التبرعات التي تنظمها الكيانات المرتبطة بالأحزاب السياسية.

[63] AEC (2022)، عتبة الإفصاح، https://www.aec.gov.au/Parties_and_Representatives/public_funding/threshold.htm. 26

Machine Translated by Google

،7لأن الشخص الذي لديه نفقات على حسابه الخاص في المسائل الانتخابية، عندما تستخدم للتأثير على نتائج الاستفتاء، سيُطلب منه التسجيل كـ "مروج مسجل" إذا أنفق أكثر من الحد الأدنى البالغ 14700.64دولار نيوزيلندي.

الأعلى. نتيجة	مؤشر	
4	.1هل تقوم الشركة بالكشف علنًا عن مساهماتها للمرشحين السياسيين والأحزاب، بما في ذلك أسماء المستفيدين والمبالغ المقدمة؟	
4	.2هل تقوم الشركة بالإفصاح علنًا عن المدفوعات للمنظمات النشطة سياسيًا (بخلاف المرشحين والأحزاب كما في (1وبخلاف الجمعيات التجارية كما في ،(4على سبيل المثال، الكيانات المرتبطة والنشطاء السياسيين، بما في ذلك أسماء المستفيدين والمبالغ المقدمة؟	
4	.3هل تكشف الشركة علنًا عن النفقات السياسية المستقلة التي تم إنفاقها لدعم أو معارضة حملة ما بشكل مباشر، بما في ذلك أسماء المستفيدين والمبالغ المقدمة؟	
6	.4هل تقوم الشركة بالإفصاح علنًا عن المدفوعات إلى الجمعيات التجارية التي يتلقى المستفيد منها هذه المدفوعات؟ هل يجوز للمنظمة أن تستخدمها لأغراض سياسية؟	
6	.5هل تكشف الشركة علنًا عن المدفوعات إلى منظمات غير ربحية أخرى، مثل مراكز الأبحاث، والتي قد يستخدمها المستفيد لأغراض سياسية؟	
2	.6هل تقوم الشركة نفسها بالإفصاح علنًا عن قائمة بالمبالغ والمستفيدين من المدفوعات التي قدمتها الجمعيات التجارية أو المنظمات غير الربحية الأخرى التي تكون الشركة عضوًا فيها أو مانحة لها؟	
4	.7هل تكشف الشركة علنًا عن المدفوعات التي قدمتها للتأثير على نتائج القضايا المثيرة للجدل سياسيًا، أو إجراءات الاقتراع، أو الاستفتاءات، أو الاستفتاءات العامة، بما في ذلك أسماء المستفيدين والمبالغ المقدمة؟	
2	.8هل تكشف الشركة علنًا عن كبار المديرين في الشركة (حسب المنصب/اللقب للأفراد المعنيين) الذين لديهم السلطة النهائية على قرارات الإنفاق السياسي للشركة؟	
4	.9هل تقوم الشركة بالإفصاح علنًا عن أرشيف كل تقرير عن الإنفاق السياسي، بما في ذلك جميع المساهمات المباشرة و/أو غير المباشرة، لكل عام منذ بدأت الشركة في الكشف عن المعلومات (أو على الأقل خلال السنوات الخمس الماضية)؟	

36 أقصى درجة إفصاح ممكنة

64 انظر قانون الانتخابات لعام 1993(نيوزيلندا)، القسم 402ب (1)(د)، https://www.austlii.edu.au/nz/legis/consol_act/ea1993103.pdf. تنشر لجنة الانتخابات النيوزيلندية قائمةً بالمروجين المسجلين، وقائمةً بإنفاق كلٍّ منهم إذا تجاوز إنفاقه 100,000 دولار نيوزيلندي. يخضع الإنفاق على الانتخابات والاستفتاءات لهذه الحدود بشكلٍ منفصل. انظر لجنة الانتخابات (نيوزيلندا)، (2020)الانتخابات العامة والاستفتاءات لعام 2020. https://elections.nz/democracy-in-nz/historical-events/2020-general-election-and-referendums/registered-promoter-expenses-for-the-2020-general-election/.

Machine Translated by Google

السياسة: تُقيّم المؤشرات من 10إلى 1665مدى إفصاح الشركات عن سياسة مُفصّلة تُنظّم جميع مساهماتها السياسية من أموال الشركة. تُوضّح السياسة المُفصّلة من يتخذ القرارات، بناءً على أولويات السياسة العامة، والجهات التي يجوز للشركة التبرع لها أو لا، وما إذا كان هناك إشراف من مجلس الإدارة.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لهذه السياسة أن:

•ذكر أن المساهمات السياسية سوف تتم دون مراعاة للخصوصية السياسية الخاصة

•تفضيلات المديرين والمسؤولين التنفيذيين؛ ووصف الترتيبات الخاصة بالإدارة والإشراف على مجلس الإدارة.

6	.10هل تكشف الشركة عن سياسة مفصلة تحكم نفقاتها السياسية من أموال الشركة والشركات التابعة التي تمتلك سيطرة تشغيلية عليها؟	
فقط	؟11هل لدى الشركة سياسة متاحة للعامة تسمح بالمساهمات السياسية؟ من خلال المساهمات الطوعية الممولة من الموظفين؟	لا يحتل
2	.12هل لدى الشركة سياسة متاحة للعامة تنص على أن جميع مساهماتها ستعزز مصالح الشركة وسيتم ذلك دون مراعاة التفضيلات السياسية الخاصة للمديرين والمديرين التنفيذيين؟	
2	13هل تصف الشركة علنًا أنواع الكيانات التي تعتبر مناسبة؟ من هم المستفيدون من الإنفاق السياسي للشركة؟	
2	.14هل تصف الشركة علنًا مواقفها المتعلقة بالسياسة العامة التي تصبح الأساس؟ لاتخاذ قرارات الإنفاق بأموال الشركات؟	
2	.15هل لدى الشركة سياسة متاحة للعامة تتطلب من كبار المديرين الإشراف على جميع الإنفاق السياسي للشركة والحصول على السلطة النهائية عليه؟	
2	.16هل لدى الشركة سياسة متاحة للعامة مفادها أن مجلس الإدارة يشرف بانتظام على النشاط السياسي للشركة؟	

16 أقصى درجة ممكنة للسياسة

تجدر الإشارة إلى أن المؤشر ،11الذي يتعلق بتشغيل لجان العمل السياسي في الولايات المتحدة، لم يتم تسجيله في أستراليا. 28

Machine Translated by Google

الرقابة تعمل المؤشرات من 17إلى 24على تقييم الإفصاح عن الترتيبات الخاصة بموافقة لجنة مجلس الإدارة ومراجعة المساهمات السياسية والإشراف عليها.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للشركة أن:

•نشر تقرير مفصل على موقعها الإلكتروني، كل ستة أشهر، عن إنفاقها السياسي؛ •والكشف عن عملية داخلية أو بيان إيجابي بشأن ضمان الامتثال

سياستها في الإنفاق السياسي.

2	.17هل لدى الشركة لجنة مجلس إدارة محددة تقوم بمراجعة سياسة الشركة بشأن الإنفاق السياسي؟	
2	.18هل لدى الشركة لجنة مجلس إدارة محددة تقوم بمراجعة أداء الشركة؟ النفقات السياسية المباشرة التي تتم بأموال الشركات؟	
2	.19هل لدى الشركة لجنة مجلس إدارة محددة تقوم بمراجعة النفقات السياسية غير المباشرة التي تقوم بها الشركة باستخدام أموال الشركة: على سبيل المثال، أنشطة الضغط والمدفوعات للجمعيات التجارية وغيرها من المنظمات غير الربحية التي قد تستخدم لأغراض سياسية؟	
2	.20هل لدى الشركة لجنة مجلس إدارة محددة تقوم بالموافقة على السياسات؟ النفقات من أموال الشركات؟	
2	.21هل لدى الشركة لجنة مجلس إدارة محددة، تتكون بالكامل من مديرين مستقلين غير تنفيذيين، تشرف على نشاطها السياسي؟	
4	22هل تنشر الشركة على موقعها الإلكتروني تقريرًا مفصلاً عن إنفاقها السياسي مع صناديق الشركات نصف سنويًا؟	
2	23هل توفر الشركة صفحة ويب مخصصة للإفصاح السياسي؟ من خلال البحث أو يمكن الوصول إليها من خلال ثلاث نقرات بالماوس من الصفحة الرئيسية؟	
2	24هل تفصح الشركة عن عملية داخلية أو بيان إيجابي بشأن ضمان الالتزام بسياسة الإنفاق السياسي؟	

18	أقصى درجة إشراف ممكنة
70	إجمالي النتيجة الخام الممكنة

Machine Translated by Google

الملحق ج -نتائج التقييم لـ 75شركة من شركات ASX

في المجمل، تم تقييم 75شركة من شركات ASXباستخدام هذا المقياس. تُشكل هذه الشركات الـ 75مؤشر ASX5066(باستثناء صندوق Index ETF Vanguard Australian Sharesوصندوق ،Magellan Global Fundوهما صندوقان مُدرجان وليسا شركات) بالإضافة إلى 27شركة أخرى خارج مؤشر ASX50(جميع الشركات المذكورة أدناه). اختيرت الشركات الـ 27الإضافية بناءً على عضويتها في الجمعيات التجارية، وأهميتها الاقتصادية، و/أو تاريخها في تقديم التبرعات السياسية. أُجريت التقييمات بناءً على تقارير الشركات المُتاحة للعامة76 بين مايو وأغسطس ،2022وتم الانتهاء منها في 31أغسطس 2022.68طُلب من جميع الشركات الـ 75التعليق على تقييمها. قدمت ست شركات ملاحظاتها بنشاط. لم يُؤخذ في الاعتبار السياسات الداخلية المتعلقة بالتبرعات السياسية في هذا التقييم.

وترد تفاصيل الأسئلة الـ42 في المقياس في الملحق ب.

النتائج الإجمالية للشركات الـ 75المسجلة في بورصة ASXموضحة في الجدول أدناه (حسب الترتيب الأبجدي):

#	اسم المُصدر	شريط الأخبار	نتائج 2022في النسب المئوية
1	شركة أفتر باي المحدودة	أبت	5.7%
2	شركة ايه جي ال للطاقة المحدودة	أغل	44.3%
3	شركة أمكور بي إل سي	شركة إيه إم سي آر	11.4%
4	شركة ايه إم بي المحدودة	أمب	21.4%
5	شركة أمبول المحدودة	ALD	15.7%
6	مجموعة APA	[illegible]	27.1%
7	شركة أريستوكرات ليجر المحدودة	الجميع	34.3%
8	شركة ASXالمحدودة	بورصة أستراليا	25.7%
9	مطار أوكلاند الدولي المحدود	أيا	18.6%
10	شركة أوريزون القابضة المحدودة	AZJ	21.4%
11	مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية المحدودة	بنك ANZ	28.6%
12	بنك بنديجو وأديلايد المحدود	بن	12.9%
13	مجموعة بي اتش بي المحدودة	بي اتش بي	38.6%
14	شركة بلوسكوب ستيل المحدودة	[illegible]	10.0%
15	شركة برامبلز المحدودة	بي اكس بي	35.7%
16	شركة تشالنجر المحدودة	سي جي إف	38.6%
17	شركة كوشلير المحدودة	COH	5.7%
18	مجموعة كولز المحدودة	كول	14.3%
19	بنك الكومنولث الأسترالي	[illegible]	12.9%

66 اعتبارًا من 28أبريل .2022

67 وعادةً ما يشمل ذلك التقارير السنوية وتقارير الاستدامة وبيانات حوكمة الشركات وتقارير الأداء المؤسسي.
السياسات (على سبيل المثال، سياسات المساهمات السياسية، وقواعد السلوك، وسياسات مكافحة الرشوة والفساد)، والإفصاحات على صفحة الويب الخاصة بالشركة.

68 لا يتم احتساب التغييرات التي تحدث بعد هذا التاريخ. 30

Machine Translated by Google

20	شركة كومبيوترشير المحدودة	[illegible]	34.3%
21	شركة كراون ريزورتس المحدودة	سي دبليو إن	14.3%
22	شركة سي إس إل المحدودة	سي اس ال	8.6%
23	ديكسوس	دي اكس اس	38.6%
24	شركة داونر إي دي آي المحدودة	مؤشر داو جونز	17.1%
25	مجموعة إنديفور المحدودة (أستراليا)	فيريوس إي دي في	15.7%
26	شركة فيشر آند بايكل للرعاية الصحية المحدودة	ف ب ح	32.9%
27	مجموعة فورتيسكيو للمعادن المحدودة	إف إم جي	24.3%
28	مجموعة هيليا (المعروفة سابقًا باسم جينورث مورتجيج أستراليا)	إتش إل آي	21.4%
29	مجموعة جودمان	جي إم جي	7.1%
30	شركة هارفي نورمان القابضة المحدودة	إتش في إن	40.0%
31	شركة أي جي او المحدودة	[illegible]	25.7%
32	شركة إنسايتك بيفوت المحدودة	[illegible]	34.3%
33	مجموعة التأمين أستراليا المحدودة	آي إيه جي	17.1%
34	شركة جيمس هاردي للصناعات المحدودة	جيه الش الس	1.4%
35	شركة جي بي هاي فاي المحدودة	جيه بي الش	18.6%
36	مجموعة ليندليز	[illegible]	7.1%
37	مجموعة ماكواري المحدودة	إم كيو جي	17.1%
38	شركة ميتكاش المحدودة	ام تي اس	8.6%
39	شركة الموارد المعدنية المحدودة	مين	22.9%
40	مجموعة ميرفاك	مدير	38.6%
41	بنك أستراليا الوطني المحدود	بنك ناب	38.6%
42	شركة نيوكريست للتعدين المحدودة	[illegible]	38.6%
43	شركة ناين إنترتينمنت القابضة المحدودة	إن إي سي	8.6%
44	شركة نورثرن ستار ريسورسز المحدودة	NST	8.6%
45	شركة أوريكا المحدودة	أوري	31.4%
46	شركة أوريجين للطاقة المحدودة	منظمة	32.9%
47	شركة أورورا المحدودة	أورا	4.3%
48	شركة أوز للمعادن المحدودة	أوزل	21.4%
49	شركة كانتاس للطيران المحدودة	شبكة كيو ايه ان	35.7%
50	مجموعة كيو بي إي للتأمين المحدودة	كيو بي إي	4.3%
51	شركة رامساي للرعاية الصحية المحدودة	RHC	11.4%
52	مجموعة ريا المحدودة	ريا	8.6%
53	شركة ريس المحدودة	ر.ه.ح	4.3%
54	شركة ريس ميد	[illegible]	18.6%
55	شركة ريو تينتو المحدودة	ريو	42.9%
56	شركة سانتوس المحدودة	ستو	14.3%
57	مجموعة المركز	إس سي جي	27.1%
58	شركة سيك المحدودة	كرونة سويدية	15.7%
59	شركة سونيك للرعاية الصحية المحدودة	إس إتش إل	4.3%
60	شركة ساوث 32المحدودة	س23	11.4%
61	ستوكلاند	[illegible]	38.6%

Machine Translated by Google

62	مجموعة صنكورب المحدودة		18.6%
63	شركة تابكورب القابضة المحدودة		32.9%
64	شركة تيلسترا المحدودة		17.1%
65	مجموعة ستار للترفيه المحدودة		25.7%
66	شركة تي بي جي للاتصالات المحدودة		37.1%
67	مجموعة ترانس أوربان المحدودة		15.7%
68	المراكز المجاورة		42.9%
69	واشنطن إتش سول باتينسون وشركاه المحدودة		8.6%
70	شركة ويسفارمرز المحدودة		25.7%
71	بنك ويستباك		15.7%
72	شركة وايزتيك العالمية المحدودة		7.1%
73	شركة وودسايد للبترول المحدودة		32.9%
74	مجموعة وولوورثس المحدودة		11.4% واو
75	شركة زيرو المحدودة		34.3%

Machine Translated by Google

الملحق د -الوصول إلى حقيقة الإنفاق السياسي للشركات

الإنفاق السياسي للشركات مجال واسع. كمواطن أو مساهم مهتم يرغب في فهم كيفية ووجهة إنفاق الشركات السياسي، يجب عليه الحذر من استباق الاستنتاجات. لفهم كيفية تدفق الأموال من الشركات إلى القضايا السياسية بشكل أفضل، هناك خياران: (1التأكد من عدم وجود أي إنفاق سياسي للشركات، أو (2التأكد من أن جميع النفقات السياسية للشركات متاحة بطريقة شفافة ومفصلة بما فيه الكفاية وسهلة الفهم.

في الوقت الحالي، يمكن تقسيم الإنفاق السياسي في أستراليا إلى فئتين رئيسيتين: الإنفاق المباشر
ويمكن أن يتضمن أيٌّ من شكلي الإنفاق تقديم مزايا عينية.

يمكن تقسيم الإنفاق السياسي المباشر إلى عدة أقسام. أولًا، يتعلق بالتبرعات والمدفوعات الأخرى لصالح السياسيين والمرشحين والأحزاب وشركائهم أو منظمات دعم الأحزاب/الحملات الانتخابية. ثانيًا، يشير إلى ما يُسمى بالنفقات الشخصية، والتي تُنفق بقصد التأثير على الرأي العام، مع أنها قد تكون غير حزبية وغير مرتبطة بسياسيين أو مرشحين محددين.

من ناحية أخرى، يشير الإنفاق السياسي غير المباشر إلى الإنفاق الذي يمر عبر طرف ثالث، مثل الجمعيات التجارية، وجماعات الضغط، ومراكز الفكر، وجماعات النشطاء (سواء كانت جماعات شعبية شرعية أو جماعات اصطناعية) والتي يتم إنفاقها، أو يمكن إنفاقها، لأغراض سياسية.

هناك قاعدة عامة تقريبية في أستراليا (بناءً على تجربة الولايات المتحدة قبل قضية "سيتيزنز يونايتد")، وهي أن نسبة الإنفاق غير المباشر إلى الإنفاق المباشر من المرجح أن تكون كبيرة جدًا؛ أي أن حجم الإنفاق غير المباشر من المرجح أن يكون أكبر بعشرة أضعاف من حجم الإنفاق المباشر. على المستوى الفيدرالي في الولايات المتحدة، خلال دورة انتخابات عام ٢٠١٠، تجاوز إنفاق الشركات على الضغط إنفاق الحملات الانتخابية بأربعة عشر ضعفًا.

في الفقرات التالية، نناقش فقط الإنفاق السياسي على المستوى الفيدرالي. وكما ذُكر سابقًا، هناك اختلافات جوهرية في اللوائح على مستوى الولايات، بالإضافة إلى اختلاف القواعد بين الولايات من حيث الحدود القصوى للإفصاح الإلزامي، ووضع حدود قصوى للتبرعات، ومنع بعض ممثلي القطاعات من تقديم تبرعات سياسية كليًا.

الإنفاق السياسي المباشر

على المستوى الفيدرالي، يجب الكشف عن النوع الأول من الإنفاق السياسي المباشر، إذا تكبدته شركة، إلى لجنة الانتخابات الأسترالية (AEC)في ملف المانحين السنوي.

Machine Translated by Google

ويجب أيضًا الكشف عن النفقات الخاصة على المستوى الفيدرالي، أي نفقات الحملة على المستوى الفيدرالي.96

لذلك، قد يظن المرء أن بإمكان المواطن أو المساهم المهتم متابعة الإنفاق السياسي الفيدرالي لشركة ما بسهولة عبر موقع لجنة الانتخابات الأمريكية. إلا أن ذلك سيواجه عدة تحديات. أولًا، ليس من السهل تصفح موقع لجنة الانتخابات الأمريكية، إذا تمكن المستخدم من العثور على الإقرارات السنوية للمانحين في سجل الشفافية، فيمكنه البحث عن الشركة المانحة المعنية والبحث في الإقرارات السنوية للمانحين الخاصة بالشركة.

يتم عادةً -ولكن ليس دائمًا -توحيد الإفصاح على مستوى المجموعة، لذلك قد يحتاج المستخدم إلى البحث عن الشركات التابعة لشركة المجموعة المعنية للتأكد من مراعاة جميع الكيانات ذات الصلة بالتحليل المطلوب.

تُعدّ شركة سانتوس للنفط والغاز مثالاً على ذلك. فوفقًا لسياسة الشركة، والمُفصّلة في مدونة قواعد السلوك الخاصة بها، لا تُقدّم سانتوس أي تبرعات نقدية لأي حزب سياسي نيابةً عنها، ولا تُقدّم أي تسهيلات أو مزايا يُمكن اعتبارها رشوةً لهيئة حكومية. للوهلة الأولى، تبدو هذه السياسة وكأنها تستثني التبرعات السياسية. إلا أن حظرها الصريح لا يشمل سوى التبرعات النقدية للأحزاب السياسية، مما يُتيح إمكانية تقديم تبرعات عينية للأحزاب، بالإضافة إلى التبرعات النقدية والعينية للمرشحين أو السياسيين عمومًا.

في أحدث إقرارات سانتوس السنوية للتبرعات، والمقدمة للفترة 2020-2021، يوجد بندان تحت بند "تفاصيل التبرعات للأحزاب السياسية": 44,000 دولار أسترالي لحزب العمال الأسترالي (ALP)و22,000 دولار أسترالي للحزب الوطني الأسترالي. إذا كانت سياسات الشركة تحظر التبرعات النقدية للأحزاب السياسية، يُطرح سؤال حول ماهية هذه المبالغ. أحد الإجابات هو أنها قد تكون تبرعات عينية، لأنها غير محظورة بموجب سياسة الشركة، أو ربما تكون مدفوعات "زائدة" لحضور فعاليات تندرج ضمن نفقات الحساب الخاص أو نفقات الحملات الانتخابية. يجب الإفصاح عن هذه المدفوعات لهيئة الانتخابات الأسترالية، ولكن يبدو أن حظر الشركة "للتبرع النقدي للأحزاب السياسية" لا يمنعها.

شركات أخرى أكثر وضوحًا في بياناتها بشأن الإنفاق السياسي. على سبيل المثال، تنص مدونة قواعد السلوك الخاصة بشركة كوانتاس على أنه "لا يجوز تقديم التبرعات السياسية (سواءً نقدية أو عينية) (بما في ذلك لأي مسؤول حكومي، أو حزب سياسي، أو مسؤول حزبي، أو لجنة انتخابية، أو مرشح سياسي) بشكل مباشر أو غير مباشر نيابةً عن مجموعة كوانتاس. (...)

يجوز للموظفين حضور مؤتمرات الأحزاب السياسية والوظائف السياسية بصفتهم موظفين فقط بموافقة عضو لجنة إدارة المجموعة المعني (أو رئيس مجلس الإدارة إذا كان مديرًا) لأسباب تجارية وحيث لا يكون السعر المدفوع في

69 في بعض الولايات، يجب الإفصاح عن النفقات المتعلقة بالحملات الانتخابية على مستوى الولاية. على سبيل المثال، الإفصاح في هذا السياق، راجع: https://www.elections.wa.gov.au/sites/default/files/political_funding/SGE17%20-%20FD8%20-%20ChamberMineralsEnergy.pdf.

70 AEC (2021)، إقرار إفصاح سانتوس، 2020-2021، https://transparency.aec.gov.au/Download/ReturnImageByMoniker?moniker=80-BDGAW0.

Machine Translated by Google

تتجاوز القيمة التجارية للمؤتمر أو الفعالية. يُحظر تقديم التبرعات النقدية والعينية للأحزاب والمرشحين، كما تُحدد الشركة عدم السماح بدفع مبالغ زائدة لحضور الفعاليات. وتماشيًا مع سياستها، لا تُقدم كوانتاس أي

عودة المانحين مع لجنة الانتخابات الأسترالية.

بدلاً من حظر المساهمات السياسية للشركات، تختار بعض الشركات الإفصاح عن مساهماتها السياسية. مع ذلك، فإن قوانين الإفصاح الفيدرالية محدودة النطاق.

الأمر الأكثر أهمية هو أن الإفصاح الإلزامي مطلوب فقط بالنسبة للمساهمات المقدمة للأحزاب الفيدرالية وفروعها في الولايات والمرشحين وبعض الأطراف الثالثة - وفقط للمساهمات الفردية التي تتجاوز مبلغًا معينًا 14300)دولار أسترالي في 71.(2020/2021وبالتالي، من الممكن للشركة أن تقدم تبرعات على عدة دفعات، كل منها أقل من الحد الأدنى، دون إثارة التزامات الإفصاح.

وتكشف بعض الشركات عن المدفوعات التي تقل عن الحد الأدنى: على سبيل المثال، تحدد مجموعة ماكواري أنها "تعلن عن جميع الأموال المدفوعة للأحزاب السياسية إلى اللجنة الانتخابية الأسترالية (AEC)بغض النظر عن أي عتبات أو أحكام أخرى قد تحد من الحاجة إلى الكشف" 72لاستبعاد إمكانية عدم الكشف عن مثل هذه المدفوعات.

الإنفاق السياسي غير المباشر

يصعب تحليل وتتبع المدفوعات التي تندرج تحت بند الإنفاق السياسي غير المباشر. ولا تخضع المدفوعات التي تقدمها الشركات لأطراف ثالثة للإفصاح الإلزامي لهيئة الانتخابات الأسترالية، مع أن هذه الجهات الخارجية قد تلعب دورًا هامًا في تشكيل الرأي العام بشأن القضايا السياسية.

73لديها سياسات تحظر التبرعات غير المباشرة أو بعض الشركات، مثل هارفي نورمان، مساهمات غير مباشرة للأحزاب السياسية أو المرشحين. شركات أخرى، مثل مجموعة هيليا 74

(علاوة على ذلك، لا تُفصح شركة أنجلو أمريكان عن مدفوعاتها غير المباشرة Genworth Mortgage Insurance Australia

المساهمات. ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح ما تشمله هذه السياسات أو الإفصاحات تحديدًا. على سبيل المثال، تُفصح مجموعة هيليا عن عضويتها في العديد من الهيئات الصناعية في تقريرها للاستدامة، لكنها لا تُشير إلى رسوم العضوية أو أي مدفوعات أخرى تُدفع لهذه الهيئات.57 ومن المفيد الإفصاح الكامل عن أي رسوم مدفوعة، وأن تكون قائمة العضويات في الهيئات الصناعية شاملة.

71 AEC (2022)، عتبة الإفصاح، https://www.aec.gov.au/parties_and_representatives/public_funding/threshold.htm.

72 مجموعة ماكواري (بدون تاريخ)، المساهمات والمشاركة السياسية، ص .impact/esg/policies/political-contributions-and-engagement.pdf 2، https://www.macquarie.com/assets/macq/

73 هارفي نورمان (2021)، سياسة مكافحة الرشوة والفساد، ص .d583-49a3-8d1d-024ed9e70b48.pdf?v=1652834967 1/0629/4326/5020/files/HNHL_Anti-Bribery_and_Corruption_Policy_Version_3.0_April_Final_for_Publication_2021_a165d996-3، https://cdn.shopify.com/s/files/

74 جينورث (2021)، تقرير الاستدامة 2021، ص 20، https://www.genworth.com.au/media/jwbfy0ke/2021-تقرير الاستدامة.fdp.

75 جينورث (2021)، تقرير الاستدامة 2021، ص 35 21.

Machine Translated by Google

في ظل غياب التزامات الإفصاح المطبقة على الشركات التي تُقدم مساهمات سياسية غير مباشرة، يُلاحظ نقصٌ في الإفصاح الطوعي عن هذه المدفوعات. لا تُقدم سوى شركات قليلة، منها AGL Energy وPHB وبنك أستراليا ونيوزيلندا (ANZ)، إفصاحاتٍ طوعية عن تفاصيل اشتراكات الجمعيات التجارية. ولم يُعثر على أي إفصاح طوعي عن النفقات السياسية غير المباشرة الأخرى، مثل المدفوعات لأطراف ثالثة غير الجمعيات التجارية، عند تقييم الشركات الخمس والسبعين المدرجة في بورصة ASX. لا تُشكل جميع مدفوعات الشركات للجمعيات التجارية والجهات الخارجية الأخرى بالضرورة نفقاتٍ سياسية. ومع ذلك، إذا لم يُفرض قيودٌ على استخدام أموال الشركات، يُمكن استخدام هذه الأموال لأغراض سياسية.

في حين لا توجد التزامات بالإفصاح على الشركات التي تقوم بدفع مدفوعات إلى الجمعيات التجارية، فإن بعض الجمعيات التجارية - فضلاً عن بعض المنظمات الأخرى التي قد تتلقى أموالاً من الشركات - تخضع لقوانين الإفصاح الأسترالية باعتبارها "أطرافاً ثالثة مهمة" (المعروفة سابقاً باسم "النشطاء السياسيين").

لا ترتبط منظمتا GetUp! وAdvance Australia ارتباطًا مباشرًا بأي حزب سياسي أو مرشح قائم، بل تنشطان في حملات انتخابية مرتبطة بقضايا معينة، وبالتالي تُصنفان ضمن "الأطراف الثالثة المهمة". وينطبق الأمر نفسه على الجمعيات التجارية مثل مجلس الأعمال الأسترالي (BCA)، ومجلس المعادن الأسترالي (MCA)، والجمعية الأسترالية لإنتاج واستكشاف البترول (APPEA)، وغيرها الكثير. كما تُقدم بعض الجمعيات التجارية، مثل مجلس المعادن الأسترالي77 و APPEA78، تبرعات مباشرة للأحزاب السياسية.[76]

إن متطلبات الإفصاح التي تستخدمها لجنة الانتخابات الأسترالية بموجب القانون الانتخابي الفيدرالي لا ترسم خطاً واضحاً بين الأموال التي تتلقاها الشركات من خلال الجمعيات النشطة سياسياً - مثل "الكيانات المرتبطة" أو "الأطراف الثالثة المهمة" - والتي يتم إنفاقها لأغراض سياسية، والمدفوعات التي يتم تلقيها بدون بعد سياسي (على سبيل المثال، تلك المدفوعات التي تبلغ عنها الشركات إلى لجنة الانتخابات الأسترالية تحت فئة "إيصالات أخرى").97 لذلك، فإن المعلومات العامة المتاحة، وخاصة عن الإنفاق السياسي غير المباشر، غالباً ما تكون غير كافية للمواطن أو المساهم لتقييم المدى الذي يتم فيه استخدام أموال الشركة في النشاط السياسي.

76 AEC (2022)، الأطراف الثالثة المهمة، https://www.aec.gov.au/Parties_and_Representatives/financial_disclosure/guides/significant-third-parties.htm.

77 AEC (2021)، إقرار الإفصاح لمجلس المعادن في أستراليا، Download/ReturnImageByMoniker?moniker=80-BDGGE0. https://transparency.aec.gov.au/

78 AEC (2021)، إقرار إفصاح APPEA، https://transparency.aec.gov.au/Download/ReturnImageByMoniker?moniker=80-BDJBQ1.

79 انظر على سبيل المثال، إقرار إفصاح الكيانات المرتبطة لعام 2021-2020 الصادر عن فرع كوينزلاند لاتحاد صناعة السكك الحديدية والترام والحافلات الأسترالي، والذي يتضمن المدفوعات المستلمة كـ"إيصالات أخرى" من شركة تشغيل السكك الحديدية أوريزون: AEC (2021)، إقرار إفصاح الكيانات المرتبطة لاتحاد صناعة السكك الحديدية والترام والحافلات الأسترالي، https://transparency.aec.gov.au/Download/ReturnImageByMoniker?moniker=80-BCVAF1. على الأرجح، هذه هي رسوم اشتراك موظفي النقابة. 36

Machine Translated by Google

الملحق هـ -الإنفاق السياسي للشركات وتأثيراته المحتملة على الديمقراطية في الولايات المتحدة

تبحث دراسة الحالة هذه في تأثير الإنفاق السياسي غير الخاضع للمساءلة على الديمقراطية، مع التركيز على الإنفاق السياسي للشركات وعواقبه المحتملة. نشر مركز المساءلة السياسية (CPA)تقريرًا في أبريل 2022بعنوان "الرهان العملي "80 -يبحث في تدفق الأموال من الشركات والإنفاق السياسي والديمقراطية.

يُشير التقرير إلى أن الإنفاق السياسي غير المُحاسب يُشكل خطرًا كبيرًا على الديمقراطية، ويؤثر في نهاية المطاف على الشركات العاملة في مثل هذه البيئة.

سمح قرار المحكمة العليا الأمريكية الصادر عام ٢٠١٠في قضية "سيتيزنز يونايتد" بإنفاق أموال الشركات بشكل غير محدود على إعلانات الحملات الانتخابية التي تقوم بها جماعات مستقلة، مثل لجان العمل السياسي المستقلة والمنظمات غير الربحية، بالتنسيق مع حزب سياسي أو مرشح. ونتيجةً لذلك، ارتفع إنفاق الشركات على الانتخابات الفيدرالية بشكل كبير، حيث بلغ الإنفاق الخارجي ٢٨،٤مليار دولار أمريكي في دورة انتخابات ٢٠١٦.٨٣[81]وقد أثار هذا التطور مخاوف بشأن كيفية استخدام الشركات لهذه القناة لممارسة النفوذ السياسي.

بينما تُعلن العديد من الشركات علنًا التزامها بالمؤسسات الديمقراطية، يُسلّط تقرير جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين الضوء على حالات يتعارض فيها الإنفاق السياسي للشركة مع التزاماتها العلنية. تدعم بعض الشركات نتائج سياسية قد تُلحق الضرر بمصالحها التجارية أو بمساهميها، أو تُقدّم الدعم لمنظمات أو حملات تُقوّض المؤسسات والقيم الديمقراطية. على سبيل المثال، يُشير التقرير إلى تورط مزعوم لشركات أمريكية مُدرجة في تمويل جماعات مرتبطة باقتحام مبنى الكابيتول الأمريكي في 6يناير/كانون الثاني .2021

يكشف بحث أجرته جمعية المحاسبين العامين (CPA)أن الشركات العامة والجمعيات التجارية أنفقت 17مليون دولار أمريكي على جمعية المدعين العامين الجمهوريين (RAGA)خلال دورة انتخابات 2020.84و RAGAهي منظمة ،52785يُسمح لها بتلقي تبرعات غير محدودة وإنفاق مبالغ غير محدودة. أما صندوق الدفاع عن سيادة القانون ،(RLDF)وهو فرع من ،RAGAفهو منظمة ،86(4)(c)501غير مُلزمة بالإفصاح عن مانحيها، مما يُصنفها كمنظمة أموال مشبوهة.

---

80 مركز المساءلة السياسية ،(2022)المصلحة العملية -الشركات والإنفاق السياسي والديمقراطية، https://www.politicalaccountability.net/wp-content/uploads/2022/04/Practical-Stake.pdf.

81 https://www.opensecrets.org/outsidespending/rules.php.

82 إيفرز-هيلستروم ،(2020)المزيد من المال، وشفافية أقل: عقد من الزمن في ظل حكم المواطنين المتحدين، https://www.opensecrets.org/news/reports/a-decade-under-citizens-united.

83 https://www.citizen.org/article/ten-years-after-citizens-united/. لينكولن ،(2020)بعد عشر سنوات من قضية المواطنين المتحدين،

84 documents/21164104/rule-of-law-defense-fund-2020-990.pdf. 37 مركز المساءلة السياسية ،(2022)الحصة العملية، ص

85 19. https://www.opensecrets.org/527s/basics.php. https://s3.documentcloud.org/

86

Machine Translated by Google

إن التورط المزعوم لجبهة التحرير الشعبية لتحرير تاميل نادو في احتجاجات الكابيتول يثير تساؤلات حول مدى التزامها بمهمتها المعلنة.

بينما يجادل البعض بأن الإنفاق السياسي للشركات يضرّ عمومًا بالأعمال التجارية نظرًا للمخاطر المرتبطة به وتشتيت الانتباه عن العمليات الأساسية،78 تواصل العديد من الشركات الأمريكية الانخراط في الإنفاق السياسي. لذلك، يجب على الشركات معالجة احتمالية

مخاطر مثل هذه المشاركة.

يُقدّم نموذج مدونة قواعد السلوك CPA-Zicklin للإنفاق السياسي للشركات إطارًا للشركات الأمريكية لتقييم أهداف ومخاطر إنفاقها السياسي. ويُقدّم هذا النموذج إرشاداتٍ حول إدارة المشاركة السياسية، ليس فقط للحدّ من المخاطر، بل أيضًا لإثبات التزام الشركة بالمواطنة المسؤولة والمشاركة المُحاسبة في العملية الديمقراطية. ومن خلال الالتزام بهذه المعايير، يُمكن للشركات تحسين أدائها في الأنشطة السياسية مع الحفاظ على القيم الديمقراطية والنزاهة.

87 ستراين ولوند ،(2022)الإنفاق السياسي للشركات هو عمل سيء: كيفية تقليل المخاطر والتركيز على ما يهم. https://corpgov.law.harvard.edu/2022/01/11/corporate-political-spending-is-bad-business-how-to-minimize-the-risks-and-focus-on-what-counts/.

88 مركز المحاسبين القانونيين المعتمدين وزيكلين لأبحاث أخلاقيات الأعمال ،(2020)مدونة قواعد السلوك النموذجية للمحاسبين القانونيين المعتمدين وزيكلين بشأن الإنفاق السياسي للشركات، 38 https://www.politicalaccountability.net/wp-content/uploads/2022/06/CPA-Zicklin-Model-Code-of-Conduct-for-Corporate-Political-Spending.pdf.

Machine Translated by Google

الملحق ف -مواءمة الأنشطة السياسية للشركات مع قيم الشركات

مع تزايد عدد الشركات الأسترالية التي تلتزم بتحقيق صافي انبعاثات صفرية.98
هناك تدقيق عام متزايد على أدائها في تحقيق أهدافها المعلنة. ومع ذلك، اتخذت بعض الشركات والجمعيات الصناعية الكبرى مواقف داعمة للوقود الأحفوري ومعارضة للوائح المناخ. مع ازدياد الإنفاق الحكومي وممارسة الضغط، سواءً بشكل مباشر أو من خلال الجمعيات الصناعية، قد يتفاوت تمثيل
90
في السياسة

لقد سلّطت التقارير والتحليلات الضوء على تباين مشاركة بعض الجمعيات الصناعية في قضايا المناخ. فعلى سبيل المثال، يُقال إن لغرفة التجارة الأمريكية، على الرغم من تقديمها نفسها كجهة فاعلة في مكافحة تغير المناخ،19 لها تاريخ في عرقلة العمل المناخي من خلال أنشطتها في الضغط السياسي، حيث يمول المسؤولون التنفيذيون لشركات الطاقة جماعات معارضة للعمل المناخي، ويشاركون فيها، ويشغلون مناصب في مجالس إدارتها.29 وبالمثل، يُعتبر انخراط مجلس المعادن الأسترالي في سياسات المناخ متعارضًا مع المشورة العلمية الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ،(IPCC)على الرغم من ادعائه بطموحه لتحقيق صافي انبعاثات صفري.39

بالإضافة إلى ذلك، كشف تحليل أجرته شركة InfluenceMapأن قطاع الوقود الأحفوري في أستراليا منخرط بشكل كبير في الضغط من أجل المناخ، في حين أن "الدعم المتزايد من جانب الشركات لأهداف الانبعاثات الصفرية الصافية لعام 2050لم يكن مدعومًا بخطوات للدفع نحو السياسات اللازمة لتحقيق ذلك".
94
من ارتفاع مستويات سلبية

إن الإدارة الدقيقة للمشاركة السياسية للشركات ضرورية لتجنب التناقضات بين التزامات الشركة وأفعالها. ولمعالجة أي تناقضات محتملة، ينبغي على الشركات الإفصاح بشفافية عن عضوياتها في القطاع، ووضع آليات لمراجعة هذه العضويات وأنشطة الضغط ذات الصلة بانتظام، حتى يتمكن المستثمرون من تقييم سياسات الشركة المعلنة مقارنةً بالإجراءات المتخذة، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

89 باتن ،(2021)شركات ASX200ملتزمة بأهداف صافي الصفر تضاعفت ثلاث مرات في عام واحد، https://www.afr.com/policy/energy-and-climate/asx200-companies-committed-to-net-zero-targets-treble-in-a-year-20210820-p58kkp.

90 خريطة التأثير ،(2020)جمعيات الصناعة الأسترالية وبصمتها الكربونية، And-their-Carbon-Policy-Footprint-c0f1578c92f9c6782614da1b5a5ce94f. https://influencemap.org/report/Australian-Industry-Groups-

91 https://www.uschamber.com/climate-change/the-chambers-climate-position-inaction-is-not-an-option.

92 www.climatedevlab.brown.edu/home/new-cdl-reports-chamber-of-obstruction. ترايدمان ،(2021)غرفة العرقلة: الخطابات المتغيرة لغرفة التجارة الأمريكية بشأن تغير المناخ، http:// 1989-2009.

93 https://data.influencemap.org/influencer/Minerals-Council-of-Australia-MCA.

94كورميلوف ،(2021)حثّ الشركات الأسترالية المؤيدة للمناخ على الضغط على الحكومة بشكل أكبر، 39 .2021/sep/09/australias-pro-climate-companies-urged-to-lobby-government-more https://www.theguardian.com/australia-news/

Machine Translated by Google

ومن شأن هذه الخطوة أن تساعد في إدارة المخاطر المرتبطة بالفجوات المحتملة بين المواقف العامة والإجراءات المتخذة.

تلعب رقابة مجلس الإدارة دورًا حاسمًا في ضمان اتساق سياسات الشركات وتطبيقها. حاليًا، لا تتوفر سوى معلومات محدودة حول رقابة مجلس الإدارة الأسترالي على المشاركة السياسية، مما يتيح فرصة لتحسين إفصاح الشركات وزيادة تحليلات المستثمرين. إضافةً إلى ذلك، ستكون الإجراءات الواضحة لإشراك المساهمين بشكل استباقي في القرارات المتعلقة بالنفقات السياسية للشركات وأنشطة الضغط أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز مصالح المساهمين على المدى الطويل.

Machine Translated by Google

الملحق ز -التحقيق في المشاركة السياسية للشركات من خلال جمعيات الصناعة

يعد فهم الروابط بين الشركات وجمعيات الصناعة وتأثيرها على النتائج السياسية أمرًا صعبًا في أستراليا بسبب الافتقار إلى الإفصاح المنهجي والمتسق.

في حين أن التبرعات السياسية المباشرة غير معفاة من الضرائب، فإن نفقات الحساب الخاص والاشتراكات في الجمعيات التجارية معفاة من الضرائب. هذا الوضع قد يُحفّز الشركات على الانخراط في أنشطة سياسية تتضمن هذه النفقات. مع أن تأثير الجمعيات الصناعية على النتائج السياسية أمرٌ لا جدال فيه في أستراليا، إلا أن مجالس الإدارة غير مُلزمة بالإفصاح للمساهمين عن الجمعيات الصناعية التي تنتمي إليها الشركة. علاوة على ذلك، فإن المعلومات المتاحة للعامة حول عضوية الجمعيات التجارية والمساهمات المالية محدودة، مما يُصعّب فهم مدى مشاركة الشركات وأغراض تمويلها.

يكمن التحدي في استقطاب عضوية الشركات في الجمعيات التجارية بناءً على المعلومات المتاحة للعامة. إن النظر عن كثب إلى شركتي Rio Tinto، وSouth32وعلاقاتهما بالجمعيات التجارية مثل مجلس الأعمال الأسترالي (BCA)ومجلس المعادن الأسترالي (MCA)، قد يُقدم بعض الرؤى حول التحديات المحتملة.

قد تخضع المدفوعات إلى جمعيات الصناعة لمتطلبات الإبلاغ الخاصة بمفوضية الانتخابات الأسترالية (AEC)، إذا كان الطرف المتلقي يُعتبر "طرفًا ثالثًا مهمًا" (كان يُعرف سابقًا باسم "ناشط سياسي").[95] BCA وMCA هما جمعيتان تندرجان ضمن هذا النطاق ومدرجتان كأطراف ثالثة مهمة. في الفترة 2020-2021، تلقت BCA أكثر من 14 مليون دولار أسترالي، بينما تلقت MCA أكثر من 22 مليون دولار أسترالي لنفس فترة الإبلاغ.79 ووفقًا لإفصاح AEC عن الأطراف الثالثة المهمة، قدمت South32 وRio Tinto أموالًا لكل من BCA وMCA في عام 2021 وفي الماضي. ومع ذلك، لا تظهر أي مدفوعات من هذه الشركات إلى الجمعيات التجارية في سجلات AEC للسنوات المالية 2017-2018 و2018-2019 (تم استخدام هذه السنوات المالية للمقارنة لأنها تسبق الجائحة). وفي عام 2021، أبلغ BCA عن 245,564 دولارًا أستراليًا في النفقات الانتخابية،99 بينما أبلغت MCA عن 0.100 دولار أسترالي. وفي حين لم تبلغ MCA عن أي نفقات انتخابية، فقد قدمت تبرعات مباشرة للأحزاب السياسية، بلغت قيمتها 146,730 دولارًا أستراليًا.

---

95 https://www.aec.gov.au/Parties_and_Representatives/financial_disclosure/guides/significant-third-parties.htm.

96 https://transparency.aec.gov.au/Download/ReturnImageByMoniker?moniker=80-BCVHC6، ص BCVFF9.

97 3. https://transparency.aec.gov.au/Download/ReturnImageByMoniker?moniker=80-returnId=64500. ص

98 transparency.aec.gov.au/AnnualDonor. https://transparency.aec.gov.au/AnnualSignificantThirdParty/ReturnDetail?

99 3. https://

100 https://transparency.azure.aec.gov.au/Download/ReturnImageByMoniker?moniker=76-BAIIG1، ص 41 .4

Machine Translated by Google

قبل الانتخابات الفيدرالية لعام 2019.101المبالغ المعلنة المستلمة تتجاوز المبالغ المعلنة

وقد تم إنفاق الكثير من الأموال، الأمر الذي يترك مستوى مرتفعا من عدم اليقين بشأن استخدام الأموال المستلمة.

عند فحص إفصاحات الشركات على مواقعها الإلكترونية، تُقدم ريو تينتو وثيقةً حول إفصاحات جمعيات الصناعة، تُدرج فيها أعلى خمس عضويات في جمعيات الصناعة، من حيث الرسوم.201 وفي حين تُدرج جمعية MCAكأعلى جمعية من حيث الرسوم السنوية المدفوعة، والتي تبلغ 1,965,000دولار أسترالي، فإن جمعية BCAلا تظهر ضمن أعلى خمس جمعيات. تُشير رسوم العضوية الخمس التي كشفت عنها ريو تينتو إلى حجم هذه المدفوعات، والذي يبلغ حوالي 5.5مليون دولار أسترالي. ويظهر في ملحق الوثيقة إشارة إلى عضوية ريو تينتو في جمعية BCA، والتي تُدرج جمعيات الصناعة التي تتخذ مواقف بشأن تغير المناخ والطاقة.301 وتُفصح شركة South32عن كلتا العضويتين على موقعها الإلكتروني، على الرغم من أن الرسوم المدفوعة تُقدم في نطاقات فقط.401 وبالنسبة لكلا مثالَي الشركتين، يُقترح أن القوائم المُقدمة ليست شاملة، ولا تزال المعايير الأساسية لإفصاحات العضوية غير واضحة.

تُصرّح كلتا الشركتين علنًا باستبعادهما تقديم "أي نوع من المدفوعات للأحزاب السياسية أو المرشحين السياسيين" (ريو تينتو)،501 أو تقديم "تبرعات سياسية نقدية أو عينية لأي حزب سياسي أو سياسي أو مسؤول حزبي أو مسؤول منتخب أو مرشح لمنصب عام في أي بلد" (ساوث23).601 ونظرًا لأن هيئة المنافسة تُقدّم تبرعات مباشرة للأحزاب السياسية، يصعب القول إن أموال الشركات المُقدّمة لها لا تندرج ضمن نطاق التبرعات السياسية، وإن كانت غير مباشرة. ومع ذلك، يبدو أن بيانات الشركات لا تشمل هذه المساهمات غير المباشرة، كما أنها لا تخضع لالتزامات الإفصاح الإلزامي من قِبل هيئة المنافسة والأسواق (AEC)للشركات.

يُشكّل غياب الشفافية فيما يتعلق بمشاركة الشركات في الجمعيات الصناعية تحدياتٍ في فهم تأثير الشركات من خلال هذه الجمعيات. ولمعالجة هذه المشكلة، ينبغي وضع إطار إفصاح شامل وشفاف يُمكّن أصحاب المصلحة، وخاصةً المساهمين، من تقييم مدى توافق الأنشطة السياسية للشركات مع قيمها والتزاماتها المعلنة. ومن شأن تحسين ممارسات الإفصاح ووضع معايير إبلاغ واضحة أن يُعزز المساءلة والشفافية في المشاركة السياسية للشركات، مما يُسهم في بناء بيئة تبرعات سياسية أكثر وعيًا ومساءلة في أستراليا.

---

101 https://transparency.aec.gov.au/Download/ReturnImageByMoniker?moniker=76-BARJC3، ص rt-/iad/ethics-and-integrity

102 https://cdn-rio.dataweavers.io/-/media/content/documents/sustainability/ 10. إفصاح جمعية الصناعة لعام 2022.pdf?rev=c9f8e891546e4480b80f9fd8d1b0862f، ص 4.

103 https://cdn-rio.dataweavers.io/-/media/content/documents/sustainability/ethics-and-integrity/iad/rt- إفصاح جمعية الصناعة لعام 2022.pdf?rev=c9f8e891546e4480b80f9fd8d1b0862f، ص 6.

104 associations. https://cdn-rio.dataweavers.io/-/media/content/documents/sustainability/corporate-policies/rt-the-way-

105 https://www.south32.net/about-us/corporate-governance/industry- نحن نعمل، fdp.? rev=49b13c62cf934ca6a4702a81d3b3347b ص 20.

106 https://www.south32.net/docs/default-source/general-library/corporate-governance/2019/south32-code-speak-up-policy-english.pdf?sfvrsn=c4ed4d1d_3, p 11. 42

Machine Translated by Google

الملحق ح -تسليط الضوء على صناعة الموارد والطاقة الأسترالية

يظل قطاع التعدين مساهمًا رئيسيًا في الاقتصاد الأسترالي، حيث يمثل حوالي 14٪من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، ومن المتوقع أن ترتفع أرباح صادرات الموارد والطاقة إلى 459مليار دولار أسترالي في الفترة 2022-2023.107وفي حين أن أهمية مثل هذه الموارد وشركات الطاقة للاقتصاد الأسترالي لا جدال فيها، فإن هذه الشركات تعتمد أيضًا بشكل كبير على الوصول إلى الأراضي لإجراء عملياتها، والتي تسيطر عليها السلطات الفيدرالية والمحلية.

الحكومات.

وبحسب تحليل أجراه مركز النزاهة العامة للبيانات التي أبلغ عنها المانحون إلى لجنة الانتخابات الأسترالية للفترة 1999-2019، تم تحديد صناعة الموارد والطاقة باعتبارها أكبر مساهم فردي في التبرعات السياسية والمدفوعات التي يجب الكشف عنها.801 وقد وجد أن الشركات من صناعة الموارد والطاقة تمارس نفوذها على مستوى الشركة الفردية ومن خلال جمعيات الصناعة.

عند فحص سجل اجتماعات أصحاب المصلحة والمؤتمرات الهاتفية المتعلقة بمشروع قانون إلغاء ضريبة الكربون، نلاحظ وجود ارتباط قوي بين الشركات التي تتبرع بمبالغ كبيرة من المال وفرصها في المشاركة في المناقشات حول مشروع القانون.901 ريو تينتو

على سبيل المثال، انضمت ست شركات إلى المؤتمر، بينما انضمت جلينكور وسانتوس مرتين. كما مُثِّلت هذه الشركات من خلال جمعيات تجارية، مثل مجلس الأعمال الأسترالي ومجلس المعادن الأسترالي، بالإضافة إلى مجموعات أخرى، في عدة مناسبات إضافية. في المقابل، شاركت المنظمات غير الحكومية مرة واحدة فقط.

ويؤكد مركز النزاهة العامة أن "مثل هذه المبالغ الضخمة التي يتبرع بها قطاع يعتمد وجوده على إصدار تصاريح حكومية تشكل مشكلة كبيرة بالنسبة للمطورين الذين مُنعوا من تقديم تبرعات سياسية في نيو ساوث ويلز، وإقليم العاصمة الأسترالية، وكوينزلاند،111 ولكن لا توجد مثل هذه الحظر على شركات الموارد والطاقة، سواء على المستوى الفيدرالي أو مستوى الولايات، على الرغم من طبيعة أعمالهم المماثلة".

---

107 الحكومة الأسترالية -وزارة الصناعة والعلوم والموارد -مكتب كبير الاقتصاديين، (2022)مجلة الموارد والطاقة الفصلية، ديسمبر 2022.pdf-december-and-energy-quarterly، https://www.industry.gov.au/sites/default/files/2022-12/resources-2022، ص .7-6

108 مركز النزاهة العامة، (2021)التبرعات السياسية الصناعية والمدفوعات التي يجب الإفصاح عنها -دراسة حالة: صناعة الموارد والطاقة، publicintegrity.org.au/wp-content/uploads/2021/01/Industry-briefs-resource-and-energy-companies-FINAL-UPDATED.pdf، https:// ص .1

109 المرجع نفسه، ص51.

110 المرجع نفسه، ص2.

111https://www.aph.gov.au/About_Parliament/Parliamentary_Departments/Parliamentary_Library/pubs/rp/rp2122/أدلة سريعة/ولايات تمويل الانتخابات. 43

Machine Translated by Google

تُثير التبرعات السياسية الكبيرة التي تُقدمها صناعة الموارد والطاقة مخاوف بشأن نزاهة العملية الديمقراطية وثقة الجمهور بها. ويُعدّ الإفصاح المُعزز، سواءً كان طوعيًا أو إلزاميًا، عن جهود الضغط التي تبذلها الشركات والجمعيات الصناعية لأغراض سياسية أمرًا ضروريًا لتعزيز الشفافية في المشاورات التشريعية وعمليات صنع القرار. وستُمكّن هذه الشفافية المُتزايدة المساهمين من إصدار أحكام مستنيرة، ومعالجة خطر عدم مراعاة أصحاب المصلحة بشكل عادل في عملية صنع السياسات.

Machine Translated by Google

الملحق الأول -الولايات والأقاليم المختلفة، والمتطلبات المختلفة في أستراليا

في أستراليا، تختلف المتطلبات القانونية المتعلقة بالتبرعات السياسية اختلافًا كبيرًا بين المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات. كما تتباين النهج المتبعة بين الولايات والأقاليم الأسترالية في كيفية معالجة حوكمة التبرعات السياسية. وتتراوح الأبعاد التي تتناولها المتطلبات المختلفة بين تطبيق عتبات مختلفة لتفعيل التزامات الإفصاح الإلزامي، ووضع حدود قصوى للتبرعات، وتحديد متطلبات الالتزام بالمواعيد، ومنع بعض ممثلي القطاع من تقديم تبرعات سياسية.

نيو ساوث ويلز لديها أكبر عدد من الصناعات المصنفة على أنها "جهات مانحة محظورة"، حيث تحظر الولاية التبرعات السياسية من مطوري العقارات وصناعات التبغ والمقامرة والخمور.211 ومع ذلك، عندما يؤخذ في الاعتبار التوقيت وحدود التبرعات وحدود الإفصاح والالتزامات الإضافية بالإفصاح خلال فترات الانتخابات، يمكن اعتبار كوينزلاند الولاية التي لديها قوانين التبرعات السياسية الأكثر صرامة.311 في كوينزلاند، يجب الإفصاح عن التبرعات السياسية في غضون سبعة أيام، سواء أثناء الانتخابات أو في فترات غير الانتخابات؛ الحد الأدنى للإفصاح هو 1000دولار أسترالي؛ والحد الأقصى للتبرعات هو 4000دولار أسترالي. وبالمقارنة، على المستوى الفيدرالي، كان الحد الأدنى للإفصاح 14300دولار أسترالي في 114مطلوب الإفصاح على أساس سنوي فقط؛ ولا توجد حدود للسنة المالية ؛2021-2020

التبرعات.

في حالة رغبة الشركة "س" بالتبرع بمبلغ 3000دولار أسترالي لحزب سياسي في كوينزلاند، يتعين على المتلقي الإفصاح عن حجم التبرع للجنة الانتخابات في كوينزلاند خلال سبعة أيام. على المستوى الفيدرالي، لا يُشترط الإفصاح لأنه يقل عن الحد الأدنى المحدد. في حالة أخرى، ترغب الشركة "ص" بالتبرع بمبلغ 100000دولار أسترالي لكل من حزب العمال والائتلاف، فسيكون ذلك غير قانوني في كوينزلاند، ولكن يمكن تقديم التبرع على المستوى الفيدرالي، طالما تم الإفصاح عنه في إقرارات المانحين المقدمة إلى لجنة الانتخابات الأسترالية مرة واحدة في السنة. ومع ذلك، قد تؤدي دورة الإبلاغ السنوية هذه على المستوى الفيدرالي إلى تأخير الإبلاغ، مما قد يثير مخاوف بشأن النفوذ السياسي للشركات، وخاصة خلال فترات الانتخابات.511 قد تؤدي القواعد المتباينة المتعلقة بالمساهمات السياسية داخل أستراليا إلى قبول المساهمات السياسية في بعض الولايات القضائية وعدم قانونيتها في ولايات أخرى.

112https://www.aph.gov.au/About_Parliament/Parliamentary_Departments/Parliamentary_Library/pubs/rp/rp /2122دليل سريع/ولايات تمويل الانتخابات.

113 مركز النزاهة العامة ،(2022)تسليط الضوء على التمويل السياسي للانتخابات الفيدرالية المقبلة، https://publicintegrity.org.au/wp-content/uploads/2022/02/Hidden-money-2021.docx.pdf، ص .3

114 https://www.aec.gov.au/parties_and_representatives/public_funding/threshold.htm.

115جريفيث وإمسلي ،(2022)تدفق 177مليون دولار إلى الأحزاب السياسية الأسترالية العام الماضي، لكن يمكن للمانحين الرئيسيين الاختباء بسهولة، https://theconversation.com/177-million-flowed-to-australian-political-parties-last-year-but-major-donors-can-easily-hide-176129.

Machine Translated by Google

قد تُسبب هذه التناقضات في القواعد ارتباكًا للشركات العاملة في ولايات قضائية متعددة، وقد تعيق الإفصاح المنهجي والقابل للمقارنة.
إن اتباع نهج متماسك في لوائح التبرعات السياسية سيعزز الشفافية والمساءلة، ويضمن تكافؤ الفرص، ويعزز ثقة الجمهور في العملية الديمقراطية.